

نحن الحسين بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بناء على شغور مقعد في مجلس النواب

ويعتضى الفقرة (١) من المادة (٣٤) من الدستور :

نأمر بإجراء انتخابات فرعية لملء المقعد الشاغر لمحافظة اربد في مجلس النواب .

١٩٧١/٤/٢١

الحسين بن الحسين

رئيس
الوزراء
وصفي التل

وزير
الداخلية
مازن المجولني

اعلان

تعيين ميعاد انتخاب عضو جديد في مجلس النواب لمحافظة اربد

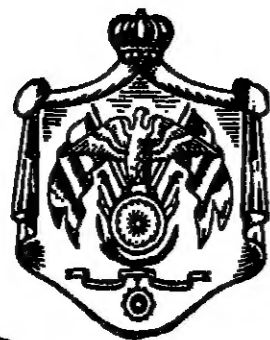
صادر بمقتضى المادة ٧٣/١ من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠

بناء على صدور الرادة الملكية السامية بإجراء انتخابات فرعية لملء المقعد الشاغر في مجلس النواب/ محافظة اربد، وبالاتناد الى المادة ٧٣/١ من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ ، اعين يوم السبت الواقع في ١٢/٦/١٩٧١ موعداً لإجراء الانتخابات في المحافظة المذكورة وفقاً لقانون الانتخاب والانظمة الصادرة بموجبه على ان يتم الاقتراع ما بين الساعة السادسة صباحاً حتى الساعة السادسة مساءً .

١٩٧١/٤/٢٤

رئيس الوزراء
وصفي التل

٢٢٩٣
قرار عدد ١٨٧



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عسان : السبت ٦ ربيع اول سنة ١٣٩١ هـ . الموافق ١ أيار سنة ١٩٧١ م . العدد ٢٢٩٣

الفهرس

صفحة	
٦١٤	نظام التنظيم الاداري لوزارة الصحة
٦٣٠	نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٧١ نظام تعليم الكبار وعو الامية
٦٣٥	نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٧١ نظام معدل لنظام رسوم التحاليل الزراعية
٦٣٧	نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧١ نظام معدل لنظام مقاولات الاشغال العامة
٦٣٨	جلس الأمة
٦٤٠	قراران رقم (٤ و ٥) صادران عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٦٤٣	اتفاق حول التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية
٦٤٨	اتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة في شأن تسوية الترميزات المستحقة للرعابا الاردنيين
٦٦٣	اعلان بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
٦٦٣	أمر دفاع صادر عن رئيس الوزراء
٦٦٤	تصحيح خطأ

رئيسة القوالب الهاشمية الأردنية

هكذا من الأصل

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧/٤/٩٧١

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧١

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

◆◆◆◆◆

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

المملكة الاردنية الهاشمية .	المملكة
وزارة الصحة .	الوزارة
وزير الصحة .	الوزير
وكيل وزارة الصحة .	الوكيل
مدير اية مديرية في وزارة الصحة .	المدير
مدير الصحة في المحافظة او اللواء .	مدير الصحة
مساعد مدير الصحة الفني او الاداري .	المساعد
لجنة التخطيط في وزارة الصحة .	الاجنطة
لجنة التنسيق في المحافظة او المنطقة .	لجنة التنسيق
المستشفى الذي يقر الزور انه مستشفى .	المستشفى المركزي

المادة ٣ - تخصص الوزارة برسم السياسة الصحية في المملكة وتطبيقها في اطار متطلبات خطة التنمية الشاملة لتطوير المجتمع الاردني ، ضمن الاسس التالية :-

١ - تقدم الخدمات الطبية الوقائية بما يكفل الوقاية الصحية للمجتمع من الأمراض والأوبئة ، والنهوض بالصحة العامة الى مستوى جيد متطور .

ج - تقديم الخدمات الصيدلانية في مراكز الوزارة المختلفة من حيث توفير الأدوية والوازم ومراقبة توزيعها والتصرف بها ، والإشراف على مزاوله مهنة الصيدلة في القطاع الخاص وعلى صنع الأدوية واستيرادها وتداولها بهدف إيصال الدواء الجيد للمواطن بسعر معقول .

د - تقديم الخدمات الوقائية والعلاجية في حقن طب الاسنان والاشراف على مزاوله هذه المهنة في القطاع الخاص .

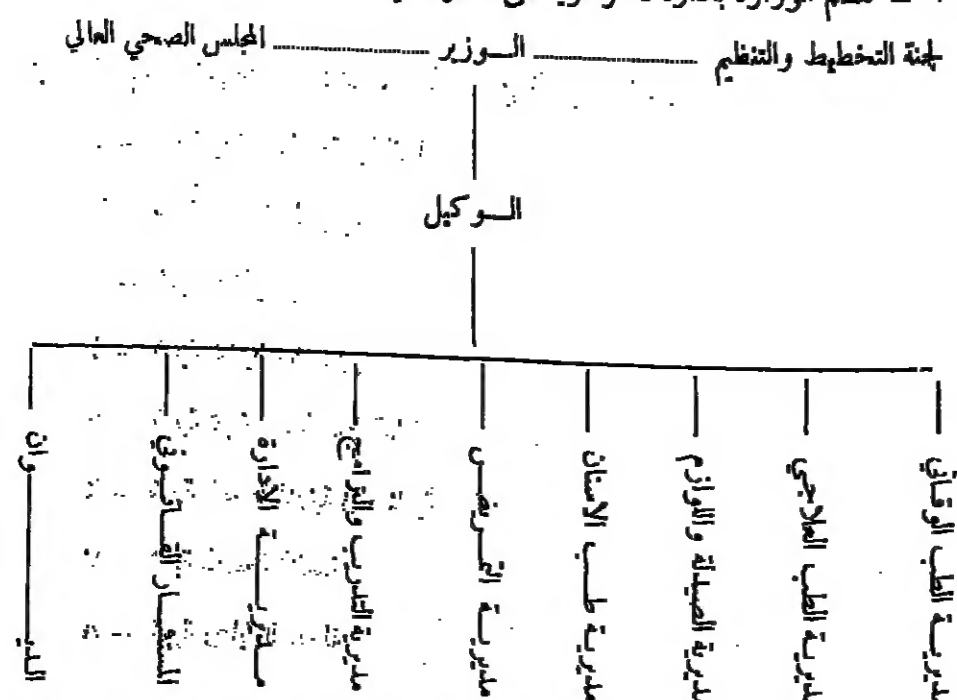
٥ - مراقبة تنفيذ التشريعات الصحية بما يكفل تأمين رسالة الوزارة وإقراح التشريعات التي يتطلبها تنفيذ السياسة الصحية .

و - توثيق الصلات في الميدان الصحي مع الدول والمؤسسات الخارجية الحكومية والدولية والاهلية ومؤسسات التعليم الطبية عن طريق التمثيل الصحي وتبادل البعثات والمعونة الفنية وغيرها في شتى نواحي الخدمات الصحية والاشترك في نشاطات هذه الميئات .

المادة ٤ - يكون الوزير المسؤول الاول عن الوزارة وعن رسم السياسة الصحية وتنفيذها في ضوء الدراسات والتقنيات والقراءات التي تقدمها اللجنة والمسؤولون في الوزارة .

المادة ٥ - يكون وكيل الوزارة المسؤول المباشر امام الوزير عن ادارة الوزارة بجميع مديرياتها واقسامها وشعبها في مركز الوزارة وفي المحافظات والالوية على اساس لا مركزي، وعن تنفيذ سياستها تحت اشراف الوزير في ضوء القوانين والانظمة والتعليقات ذات العلاقة.

المادة ٦ - أ - تنظم الوزارة بإدارة لا مركزية على النحو التالي : -



— يكون مديرو المديرية في الوزارة والمستشار القانوني ورئيس الديوان مسؤولين امام الوكيل .

July 11, 1914

المادة ٧ - مديرية الطب الوقائي ، وتناط بها المهام التالية :-

- أ - الاشراف على تأمين الوقاية الصحية من الامراض والابوة ومكافحة سريانها بجميع السبل :
- ب - التوضيح بالصحة العامة ، بما في ذلك نشر الثقافة والوعي الصحي بهدف الوصول الى مستوى صحي لائق متطور .
- ج - الاشراف على الخدمات الطبية الوقائية التي تتولاها هيئات أخرى داخل المملكة وتقديم المشورة لها بما يكفل اداء مهمتها على احسن وجه .

المادة ٨ - رأس مديرية الطب الوقائي ، مدير الطب الوقائي ، ويشرف على الاقسام التالية :-

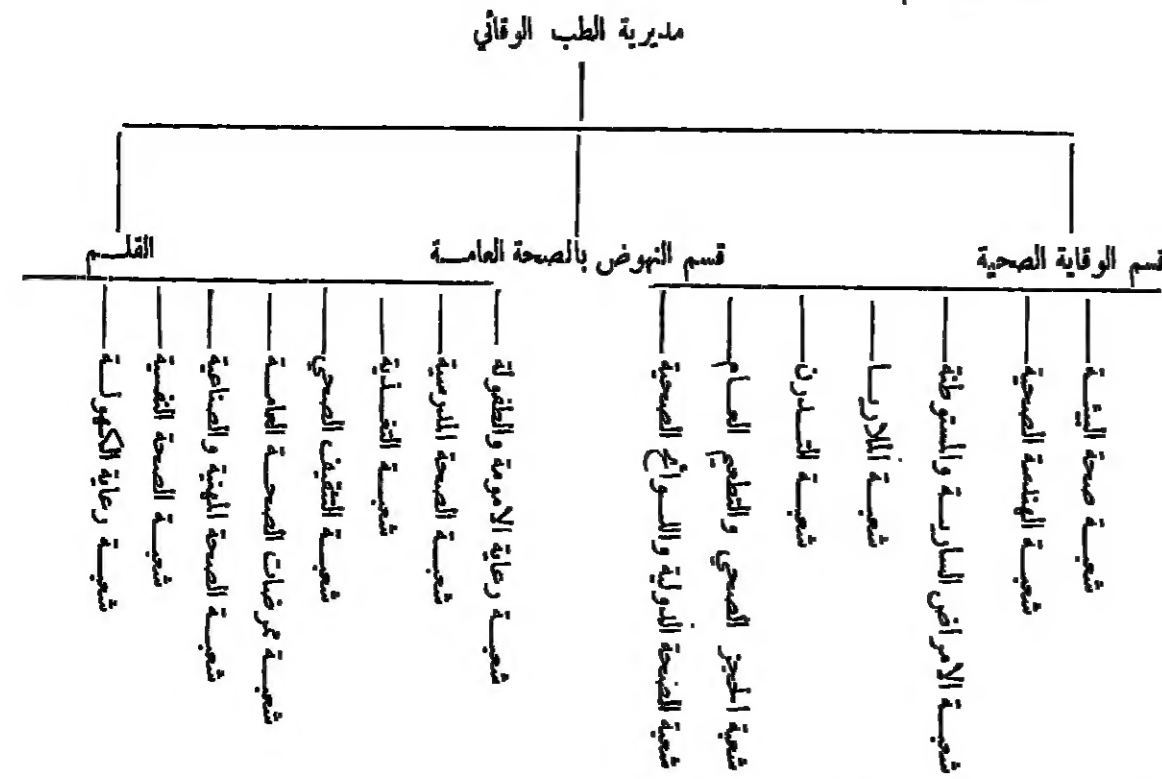
أ - قسم الوقاية الصحية ، ويتكون من الشعب التالية :

- ١ - شعبة صحة البيئة
- ٢ - شعبة الهندسة الصحية
- ٣ - شعبة الامراض السارية والمستوطنة
- ٤ - شعبة الملاريا
- ٥ - شعبة التدرن الرئوي
- ٦ - شعبة الحجز الصحي والتطعيم العام
- ٧ - شعبة الصحة الدولية والوراثة الصحية

ب - قسم النهوض بالصحة العامة ، ويتكون من الشعب التالية :

- ١ - شعبة رعاية الامومة والطفولة
- ٢ - شعبة الصحة المدرسية
- ٣ - شعبة التغذية
- ٤ - شعبة التثقيف الصحي
- ٥ - شعبة ممرضات الصحة العامة
- ٦ - شعبة الصحة المهنية والصناعية
- ٧ - شعبة الصحة النفسية
- ٨ - شعبة رعاية الكهولة

ج - القسم



المادة ٩ - مديرية الطب العلاجي ، وتناط بها المهام التالية :-

- أ - الاشراف على تأمين الخدمات الطبية العلاجية لمشتري ومتلقي التأمين الصحي والمواطنين وفقاً للانظمة المرعية وعلى خير مستوى علمي ممكن :
- ب - الاشراف على الخدمات الطبية العلاجية في القطاع الخاص تأميناً لأداء مهمتها على خير وجه :
- ج - ترخيص الاطباء البشريين وذوي المهن الطبية المساعدة ، ووضع شروط مزاولة هذه المهن والاختصاص فيها :
- د - ترخيص المؤسسات الطبية ومراقبتها وتوجيهها :
- هـ - تحديد مواصفات اللياقة البدنية للأفراد في مختلف المهن والاعمال ووضع تعليمات اللجان الطبية للاستخدام والمعالجة وتدقيق قرارات هذه اللجان وتصديق تقاريرها وفقاً للانظمة والتعليمات المرعية :
- و - تقديم المشورة الطبية الفنية للقضاء في حقن الطب الشرعي :

المادة ١٠ - رأس مديرية الطب العلاجي ، مدير الطب العلاجي ، ويشرف على الاقسام التالية :-

أ - قسم المستشفيات والعيادات ، ويتكون من الشعب التالية :-

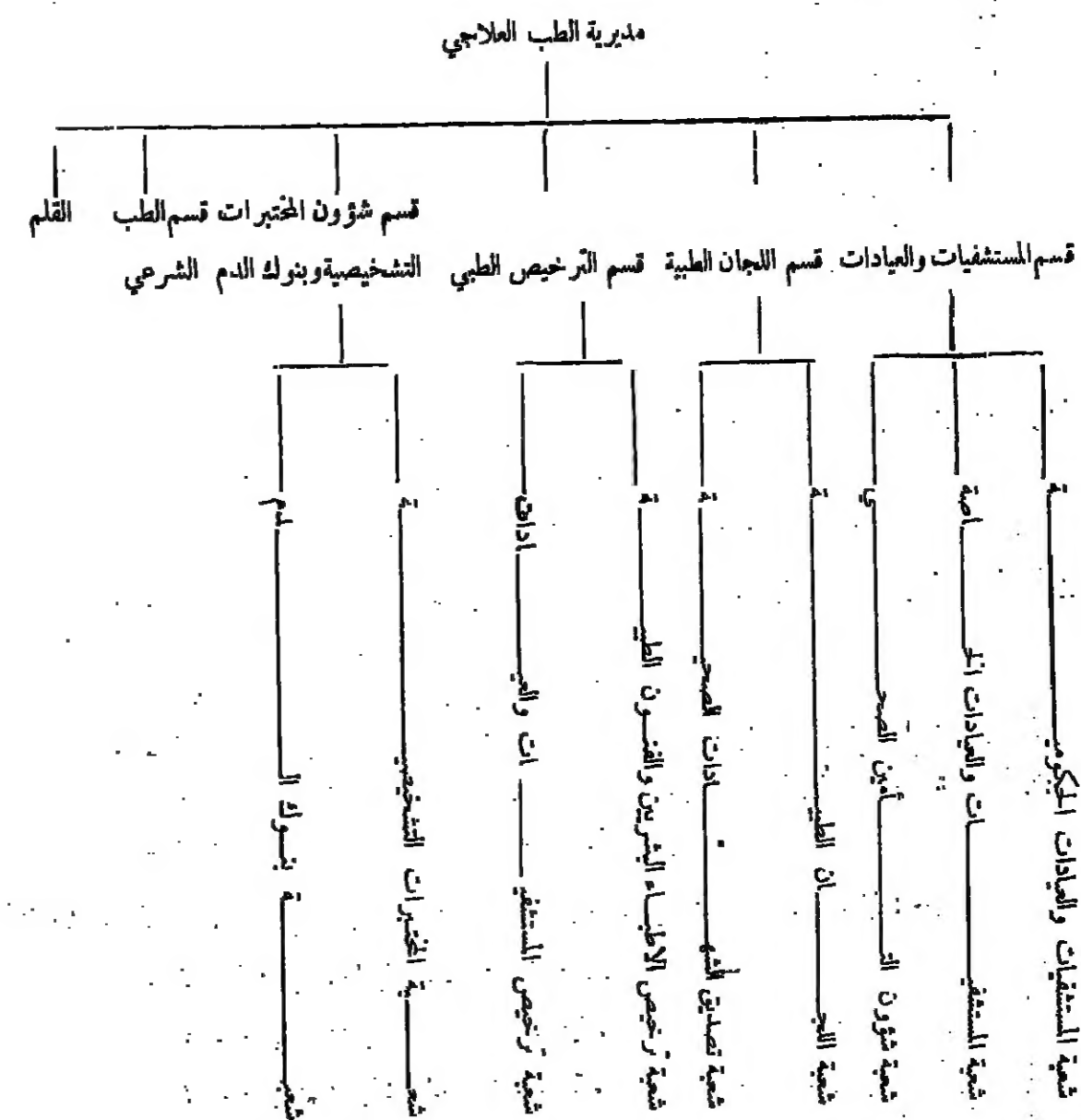
- ١ - شعبة المستشفيات والعيادات الحكومية
- ٢ - شعبة المستشفيات والعيادات الخاصة
- ٣ - شعبة شؤون التأمين الصحي

ب - قسم اللجان الطبية ، ويتكون من شعبتين :-

- ١ - شعبة اللجان الطبية
- ٢ - شعبة تصديق لشهادات الصحة

هكذا من السهل

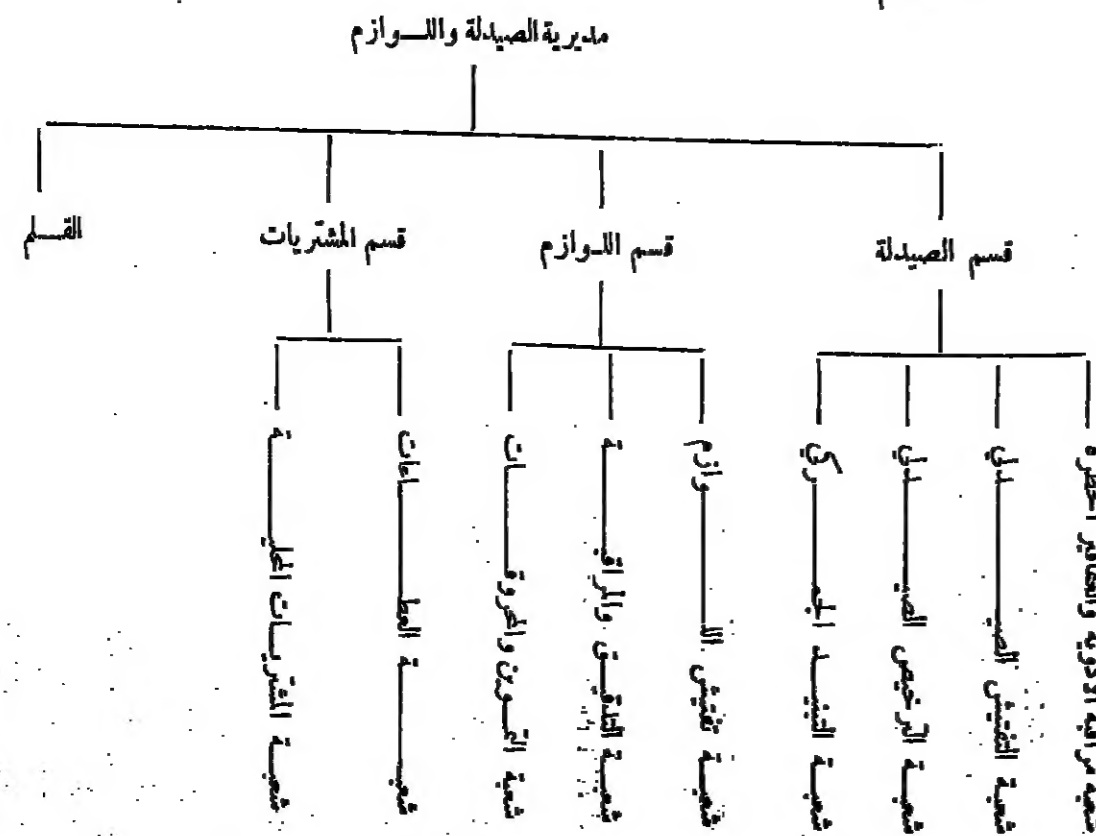
- ج - قسم الترخيص الطبي ، ويتكون من شعبتين :-
 ١ - شعبة ترخيص الاطباء البشريين والفنون الطبية .
 ٢ - شعبة ترخيص المستشفيات والعيادات .
 د - قسم شؤون المختبرات التشخيصية وبنوك الدم ، ويتكون من شعبتين :-
 ١ - شعبة المختبرات التشخيصية .
 ٢ - شعبة بنوك الدم .
 هـ - قسم الطب الشرعي .
 و - القلم .



أدلة ١١ - مديرية الصيدلة والاوزام ، وتناط بها المهام التالية :-

- أ - الاشراف على تأمين الخدمات الصيدلانية في مستشفيات الوزارة وعياداتها .
 ب - تأمين شراء الادوية والاوزام التي تحتاجها الوزارة لاداء خدماتها والاشراف على اصول تخزينها وتوزيعها والتصرف بها .

- ج - مراقبة الادوية والاشراف على تسجيلها وتسعرتها واستيرادها وتداولها ضمانا لحصول المواطن على دواء جيد السعر معقول .
 د - الاشراف على استيراد العقاقير الخطرة وحيازتها وصرفها للاغيات الطبية وتقديم المعلومات الرسمية عنها للهيئات الدولية المختصة .
 هـ - ترخيص الصيدلة ومساعدتهم ، ووضع شروط مزاوله مهنة الصيدلة والاختصاص فيها .
 و - ترخيص المؤسسات الصيدلانية ومراقبتها وتوجيهها .
 ز - تقديم المشورة الفنية للسلطات الجمركية في حقل التبنيد الجمركي للادوية والاوزام الطبية .
 المادة ١٢ - يرأس مديرية الصيدلة والاوزام ، مدير الصيدلة والاوزام ، ويشرف على الاقسام التالية :-
 أ - قسم الصيدلة ، ويتكون من الشعب التالية :-
 ١ - شعبة مراقبة الادوية والعقاقير الخطرة .
 ٢ - شعبة التفقيش الصيدلي .
 ٣ - شعبة الترخيص الصيدلي .
 ٤ - شعبة التبنيد الجمركي .
 ب - قسم الاوزام ، ويتكون من الشعب التالية :-
 ١ - شعبة تفقيش الاوزام .
 ٢ - شعبة التدقيق والمراقبة .
 ٣ - شعبة القوين والمحروقات .
 ج - قسم المشتريات ، ويتكون من شعبتين :-
 ١ - شعبة العطاءات .
 ٢ - شعبة المشتريات المحلية .
 د - القلم .



هكذا منذ الفصل

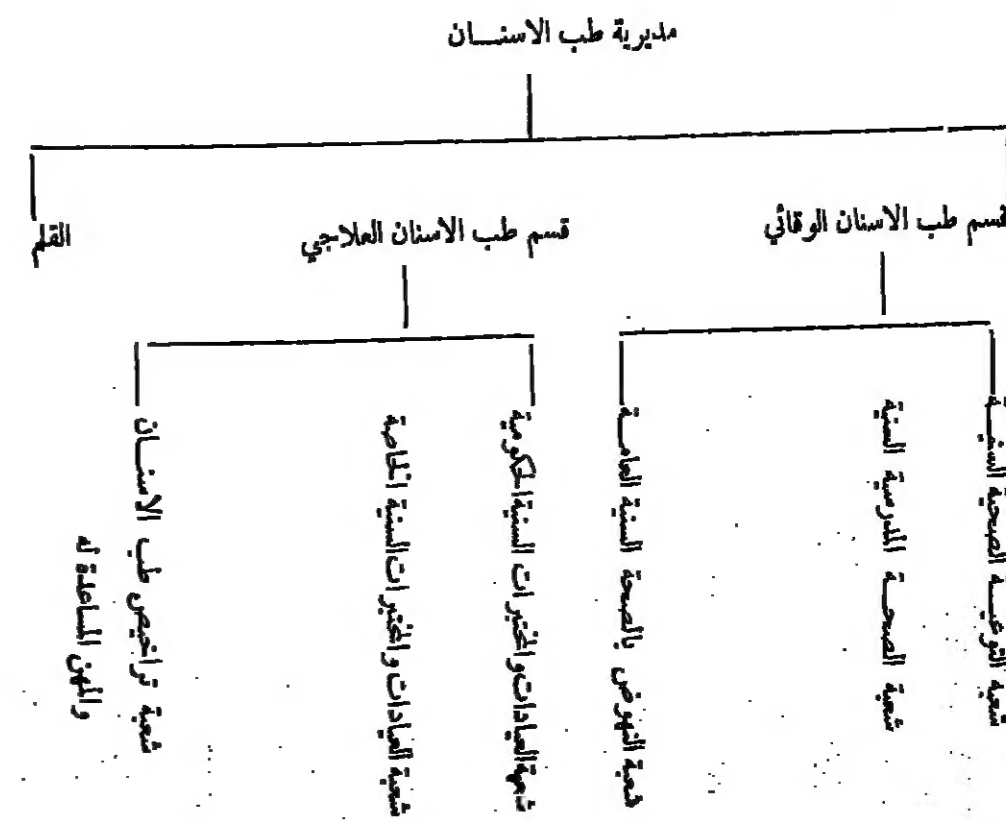
المادة (١٣) مديرية طب الأسنان ، وتناط بها المهام التالية :-

- الاشراف على تقديم الخدمات الوقائية في حقل طب الأسنان بما يكفل المحافظة على صحة الفم والأسنان ، وتوفير أسباب التوعية والنهوض بالصحة العامة السنية .
- الاشراف على تقديم الخدمات العلاجية في طب الأسنان لمشتري ومتفعي التأمين الصحي والمواطنين وفقا للأنظمة المرعية وعلى خير مستوى علمي ممكن .
- الاشراف على خدمات طب الأسنان العلاجية في القطاع الخاص ضمانا لاداء مهمتهم على خير وجه ؛
- ترخيص اطباء الأسنان وذوي المهن المساعدة ، ووضع شروط مزاولة هذه المهن والاختصاص فيها .

المادة (١٤) يرأس مديرية طب الأسنان ، مدير طب الأسنان ، ويشرف على الاقسام التالية :-

- قسم طب الأسنان الوقائي ، ويتكون من الشعب التالية :-
 - شعبة للتوعية الصحية السنية .
 - شعبة الصحة المدرسية السنية .
 - شعبة النهوض بالصحة السنية العامة .
- قسم طب الأسنان العلاجي ، ويتكون من الشعب التالية :
 - شعبة العيادات والمختبرات السنية الحكومية .
 - شعبة العيادات والمختبرات السنية الخاصة .
 - شعبة تراخيص طب الأسنان والمهن المساعدة له .

ج - القسم



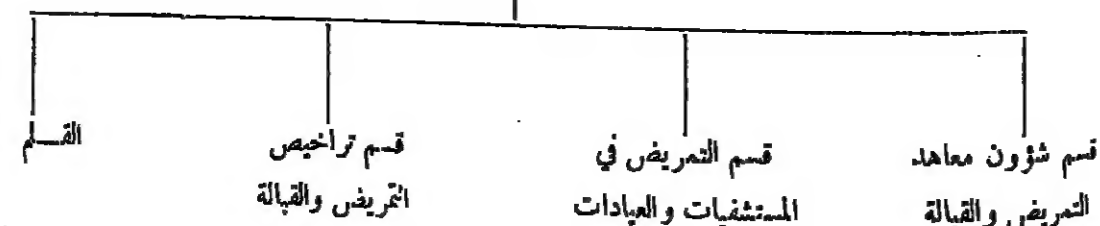
المادة ١٥ - مديرية التمريض ، وتناط بها المهام التالية :-

- الاشراف على اعدادات الممرضات والممرضات المساعدات والقابلات من حيث وضع اسس القبول ومناهج التدريس والتدريب والامتحانات .
- القيام بعمليات التوعية بجميع الوسائل لتشجيع الالتحاق بمهنة التمريض والقبالة بما يكفل تأمين الاعداد والنوعيات اللازمة لاداء الخدمات الطبية على احسن وجه .
- الاشراف على مهنة التمريض في المستشفيات والعيادات ومراقبة حسن اداء مهمتها وتوجيهها .
- ترخيص جميع العاملين في حقول التمريض والقبالة ووضع اسس مزاولة المهنة والتخصص بها ومراقبة تنفيذها .

المادة ١٦ - يرأس مديرية التمريض ، مديرة التمريض ، وتشرف على الاقسام التالية :-

- قسم شؤون معاهد التمريض والقبالة .
- قسم التمريض في المستشفيات والعيادات .
- قسم ترخيص التمريض والقبالة .
- القلم

مديرية التمريض



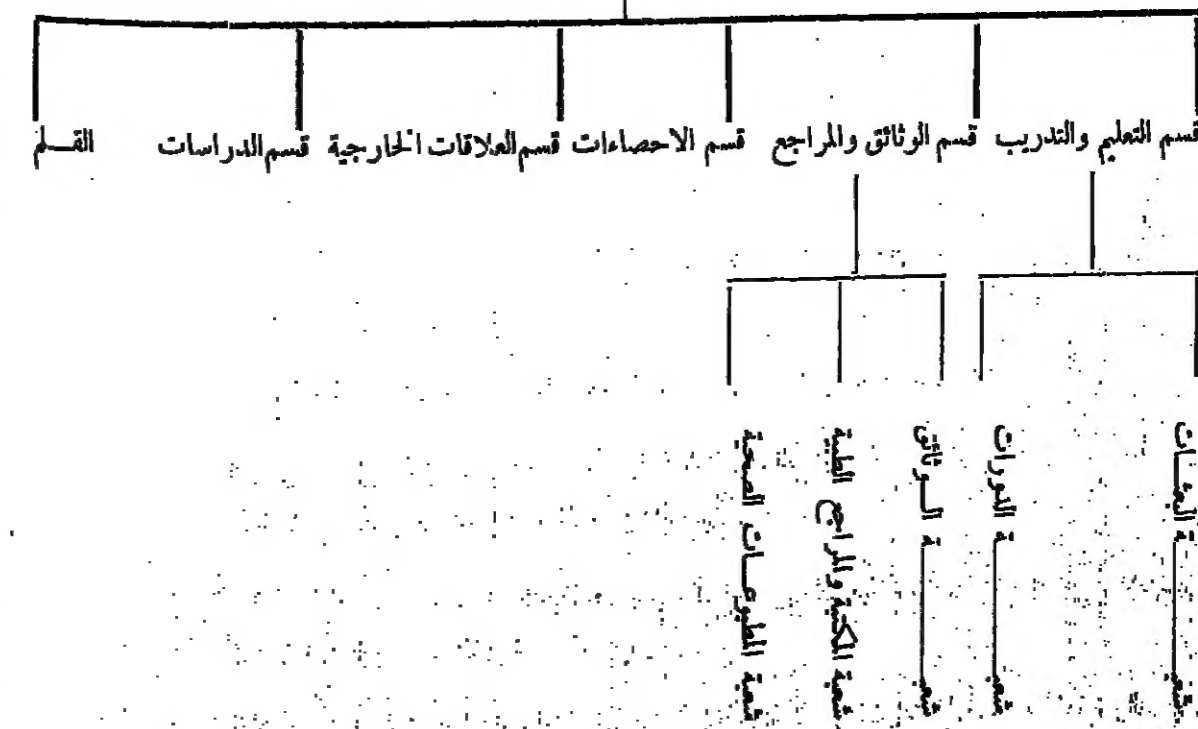
المادة ١٧ - مديرية التدريب والبرامج ، وتناط بها المهام التالية :-

- اعداد الدراسات اللازمة في حقل التخطيط لبرامج الوزارة ولوضع اسس تقديم الخدمات الطبية والصحية على احسن مستوى .
- تنظيم الدراسات في البحوث الطبية والاشراف على هذه الدراسات وتنسيقها .
- الاشراف على تنفيذ خطة تدريب وتأهيل العاملين في الوزارة واعداد برامج التدريب والبحوث في الداخل والخارج بالاشتراك مع المديرين المختصين .
- وضع المعلومات الاحصائية الدقيقة في جميع النواحي الصحية تحت تصرف المديرين المختصين لتكون اساسا في تقييم الخدمات وتحسينها .
- الاشراف على تنظيم العلاقات الخارجية بين الوزارة والمؤسسات والمنظمات الحكومية والاهلية والدولية .

هكذا من أجل

- و - حفظ وتنسيق الوثائق في الوزارة وتوفير المراجع العلمية اللازمة لجميع مراكزها .
- ز - اعداد مشاريع المطبوعات الصحية حول جميع الخدمات التي تؤديها الوزارة واللازمة لشرح رسالتها و لرفع المستوى الصحي بين المواطنين وذلك بالاشتراك مع المديرين المختصين .
- المادة ١٨ - يرأس مديرية التدريب والبرامج ، مدير التدريب والبرامج ويشرف على الاقسام التالية :-
- أ - قسم التعليم والتدريب ، ويتكون من شعبتين :-
- ١ - شعبة البعثات
- ٢ - شعبة الدورات
- ب - قسم الوثائق والمراجع ، ويتكون من الشعب التالية :-
- ١ - شعبة الوثائق
- ٢ - شعبة المكتبة والمراجع الطبية
- ٣ - شعبة المطبوعات الصحية
- ج - قسم الاحصاءات
- د - قسم العلاقات الخارجية
- هـ - قسم الدراسات
- و - القسم

مديرية التدريب والبرامج



- المادة ١٩ - مديرية الادارة ، وتناط بها المهام التالية :-
- أ - الاشراف على جهاز الوزارة من الموظفين والمستخدمين وتنظيمه على احسن السبل وتقييم الموظف على قاعدة الانتاج والتفاني في اداء الواجب .
- ب - وضع كادر الموظفين في كل مستشفى ومركز عيادة بشكل مفصل والاشراف على توزيع الموظفين والمستخدمين وفقا لهذا الكادر ما امكن .
- ج - الاشراف على الصرف من بنود الميزانية وفقا للنظام المالي وتقديم التقارير المالية الدورية للمديرين المختصين عن الوضع المالي والصرف على مشاريع الوزارة المختلفة .
- د - اعداد مشروع الميزانية السنوية لعرضه على لجنة التخطيط والتنظيم .
- هـ - الاشراف على تحصيل اموال التأمين الصحي وصرفها وفقا للموازنة الخاصة والمشروع .
- و - الاشراف على ابناء الوزارة وصيانتها والاشراف على استئجار الابنية اللازمة لمشاريع الوزارة المختلفة .
- ز - توفير وسائل النقل اللازمة للوزارة والاشراف على استعمالها وصيانتها .

المادة ٢٠ - يرأس مديرية الادارة ، مدير الادارة ، ويشرف على الاقسام التالية :-

- أ - قسم شؤون الموظفين ، ويتكون من شعبتين :-
- ١ - شعبة التوظيف والموظفين .
- ٢ - شعبة الكادر (المرتب) .

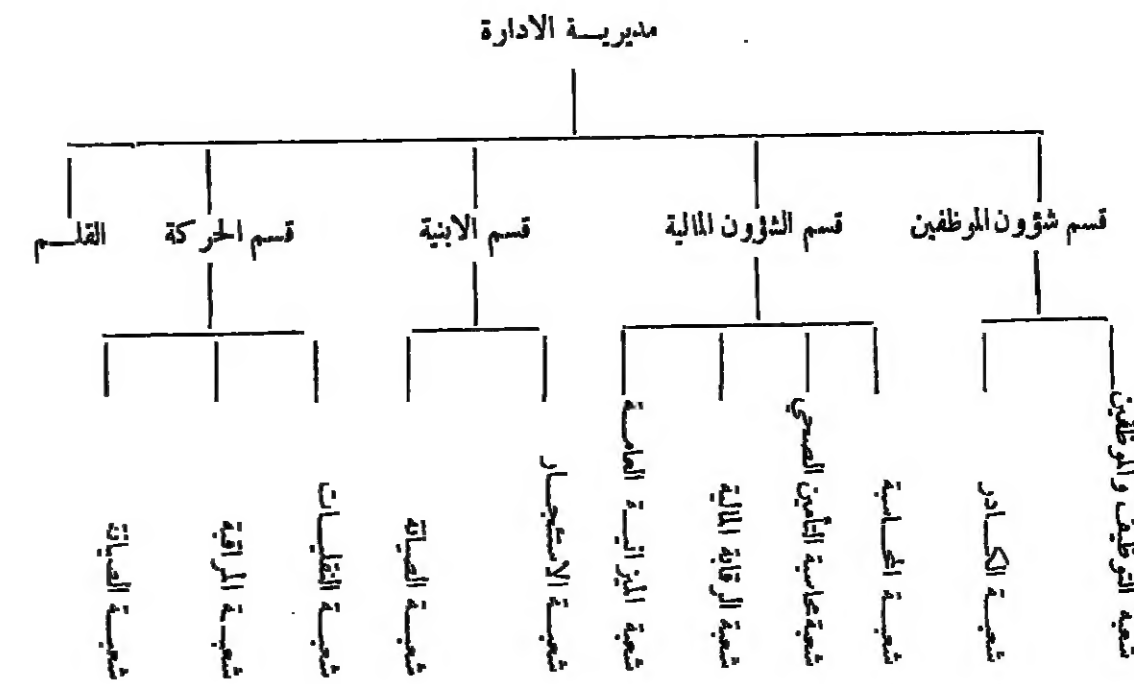
- ب - قسم الشؤون المالية ، ويتكون من الشعب التالية :-
- ١ - شعبة المحاسبة .
- ٢ - شعبة محاسبة التأمين الصحي .
- ٣ - شعبة الرقابة المالية .
- ٤ - شعبة الميزانية العامة .

- ج - قسم الابنية ويتكون من شعبتين :-
- ١ - شعبة الاستئجار .
- ٢ - شعبة الصيانة .

- د - قسم الحركة ، ويتكون من الشعب التالية :-
- ١ - شعبة النقلات .
- ٢ - شعبة المراقبة .
- ٣ - شعبة الصيانة .

هكذا من الجهل

٥ - القسم



المادة ٢١ - يقوم المستشار القانوني بدراسة جميع القضايا القانونية في الوزارة وتنسيق قوانينها وانظمتها وتعليماتها وتطويرها وتحديثها والاشراف على طباعتها في ضوء قرارات اللجنة ودراساتها .

المادة ٢٢ - الديوان يرأسه رئيس الديوان الذي يكون مسؤولاً عن مراسلات الوزارة بما في ذلك مراسلات فروع الديوان (القسم) في المديرية المختلفة في الوزارة وعن المراسلين والاذنية ، وعن تنسيق العلاقة بين الجمهور وبين المسؤولين في الوزارة ، ويكون مسؤولاً عن كل ذلك وعن الوحدات التالية التي يتكون منها الديوان :

أ - وحدة السكرتيرية والعلاقات العامة .

ب - وحدة القسم وتتألف من فرعين :

١ - فرع الوارد

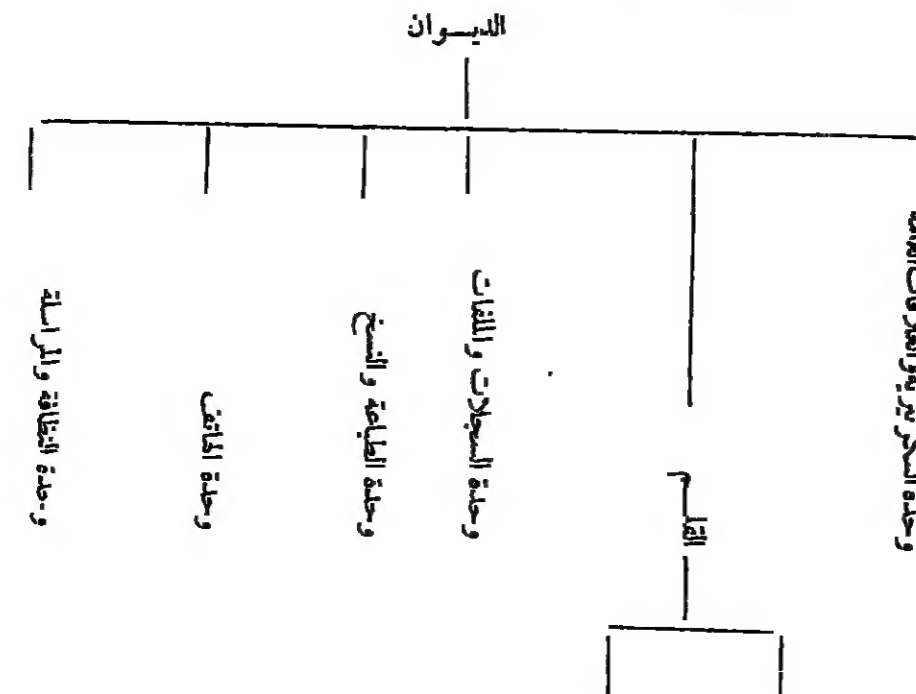
٢ - فرع الصادر

ج - وحدة السجلات والملفات

د - وحدة الطباعة والنسخ .

هـ - وحدة الهاتف .

و - وحدة النظافة والمراسلة .



شعبة الصيانة
شعبة النظافة

المادة ٢٣ - ١ - تشكل في الوزارة ، لضمان سير العمل فيها على نحو منظم متكامل منسق ، لجنة تسمى لجنة التخطيط والتنظيم على النحو التالي :-

- ١ - الوزير
- ٢ - الوكيل
- ٣ - جميع المديرين في الوزارة

هم :-

مدير الطب الوقائي ، مدير الطب العلاجي ، مدير الصيدلة والاوزام ، مدير طب الاسنان
مديرية التدريس ومدير التدريب والبرامج ، ومدير الادارة والمستشار القانوني .

، - يكون رئيس الديوان سكرتيراً للجنة ويسجل قرارات جميع الجلسات في سجل خاص ويوقع عليه اعضاء اللجنة .

ب - يجوز دعوة اي موظف او مختص آخر للاشتراك في مناقشات اللجنة لبدء رأيه حسب الحاجة :

ج - يجتمع المجلس اسبوعياً في وقت محدد وكلما لزم الامر .

د - تتخذ القرارات بموافقة سبعة اعضاء في اللجنة على الاقل .

و - يشكل رئيس اللجنة لجنا فرعية كلما اقتضى الامر ذلك لبحث الامور التفصيلية . وتعرض دراساتها على اللجنة .

هكذا من الفصل

المادة ٢٤ - تناط بالاجنة المهام التالية :

أ) القيام بالدراسات اللازمة لرسم خطة طويلة المدى (المدة خمس سنوات مثلا) وخطط أخرى قصيرة المدى لتطبيق السياسة الصحية في المحافظة - دراسة سبل تمويل هذه الخطط وتنفيذها -

ب - دراسة الموازنة السنوية لوزارة ، اقرارها قبل عرضها على مجلس الوزراء .

ج - دراسة مشروعات القوانين والأنظمة، التعليمات الصادرة عن الوزارة قبل رفعها الى المراجع المختصة .
د - دراسة جميع المشروعات الصحية على أنواعها في ضوء سياسة التنمية في المملكة قبل اقرارها من المراجع المختصة .

و - دراسة الترميمات في الخدمات الصحية على أنواعها و اقرارها .

ز - وضع سياسة واضحة لتدريب الموظفين والمستخدمين وتأهيلهم على جميع المستويات في داخل المملكة وخارجها، وأقرار جميع برامج التدريب في داخل المملكة والبعثات العلمية والتدريبية في خارجها، تمهيدا لاتخاذ القرارات المناسبة من المراجع المختصة.

ج - دراسة مشروعات الاتفاقيات الصحية على أنواعها مع الدول الاخرى والمنظمات والمؤسسات المختلفة قبل عرضها على مجلس الوزراء .

ط - اقرار المطبوعات التي تصدرها الوزارة .

ن - دراسة الخطط العامة التي يجب ان تنتهجها كل مديرية في الوزارة في ضوء السياسة الصحية العامة للوزارة وتقييم منجزات كل مديرية بصورة دورية مستمرة .

٢ - دراسة جميع القضايا والمشكلات الطارئة التي لم يوضع لها بعد قوانين او أنظمة او تعليمات وتسبب التوصيات المناسبة بشأنها .

المادة ٢٥ - أ - نظرا لأهمية بعض نشاطات الوزارة وللتركيز على هذه النشاطات يكون مديرو الأقسام التالية مسؤولين أمام الوكيل على أساس لامركزي :

- ١ - المستشفى المركزي
٢ - مختبر الصحة المركزي
٣ - المستودعات
٤ - كلية التمريض
٥ - معهد الفنون الطبية
٦ - أي وحدة أخرى يقرر الوزراء صافتها

ب- يتصل مدير كل من هذه الاقسام بالمدير المختص في الوزارة في جميع الامور ، وفي حالة حدوث اختلاف في وجهات النظر بين مدير القسم وبين المدير المختص في الوزارة يحال الموضوع الى الوكيل للبت فيه .

الوزير
الوكيل

المستشفى المركزي مختبر الصحة المركزي المستودعات كلية التمريض معهد الفنون الطبية

المادة ٢٦ - ١ - تقسم الملكية تسهيلا لأعمال الوزارة ولغايات تطبيق الإدارة اللامركزية ، إلى عدد من المناطق (محافظة ، نواة ، قضاء ، قضاء) في ضوء الحاجة .

ب- ينظم جهاز الصحة في كل منطقة في ضوء حجم العمل ونوعه وعدد السكان كما يلي :-

الوزير
لوكيل
سدير الصبحة

المساعد الفني (قسم الشؤون الفنية)	رئيس الديوان	مديري المستشفيات	المساعد الإداري (قسم الشؤون الإدارية)
أهلب الزاوي			الصيدلة والبرازم
العطب الملاحي			التدريب والتدريس
طب الانسان			الإدارة
مقرر رئيس			

بجـ - يحدد عدد الموظفين اللازمين في كل قسم في ضوء الحاجة القائمة في كل منطقة .

د - يتولى كل مساعد الاعمال المرتبطة باختصاصه في المنطقة .

هـ - يتولى رئيس الديوان في المنطقة الاعمال المماثلة لتلك التي يقوم بها رئيس الديوان في الوزارة .

المادة ٢٧ - أ - تنشأ لجنة للتنسيق في كل منطقة على النحو التالي : -

- | | |
|----------|---------------------------------|
| رئيساً | ١ - مبادئ الصحة |
| اعضاء | ٢ - مساعدي مدير الصحة |
| اعضاء | ٣ - مديري المستشفيات في المنطقة |
| سكرتيراً | ٤ - رئيس الديوان |

ب - تناط بلجنة التنسيق المهام التالية : -

١ - تولي المهام ، على مستوى المنطقة ، المماثلة لتلك التي تقوم بها اللجنة التخطيط في الوزارة .

٢ - تخطيط البرامج والنشاطات الاسبوعية واليومية والفصلية والسبوعية التي ستقوم بها مديرية الصحة في المنطقة كجهاز متكامل والتي ستقوم بها كل قسم في مديرية الصحة في المنطقة في ضوء تنسيق واضح منظم لجميع اعمال اقسام المديرية في المنطقة .

المادة ٢٨- تسهيلات سير العمل في الوزارة وتطبيقاً لمبدأ اللامركزية في إدارتها يسير العمل فيها على النحو التالي :-

أ - يتولى رئيس الديوان مراسلات الوزارة ومخابراتها ويحفظها على رؤساء الأقسام في المسديرات ذات العلاقة.

ب - يسجل رئيس القلم الخبارة ويحيلها الى رئيس القسم المختص في المديرية .

جاء يدرس رئيس القسم الحاذرة ويستعين برئيس الشعبة المختص في قسمه لأعداد المعلومات المطلوبة
والجواب المناسب ومن ثم يعرض الامر على مديره

1110

د - يوقع المدير على المخابرات نيابة عن الوزير في حدود اختصاصه وسلطاته ويعرض الموضوع ، مشفوعاً برأيه ، على الوكيل في القضايا المهمة .

هـ - يوقع الوكيل على المخابرات نيابة عن الوزير في الأمور التي تقع ضمن اختصاصه وسلطاته في ضوء القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة ويعرض على الوزير ، مشفوعاً برأيه ، الموضوعات او القضايا التي تمس السياسة العليا للوزارة .

و - تعود الى رئيس الديوان الكتب الرسمية عن طريق رئيس القلم بعد توقيعها من المدير المختص او الوكيل او الوزير للاشراف على اصدارها .

المادة ٢٦ - تسهّل لسير العمل في مديرية الصحة في المنطقة وتطبيقاً لمبدأ اللامركزية في ادارتها يسير العمل فيها على النحو التالي :-

أ - يتولى الديوان استلام المخابرات وينقلها بعد تسجيلها على المساعد المختص في المديرية .

ب - يدرس المساعد المخبر ويستعين برئيس الشعبة المختص في قسمه في حالة وجوده او غيره من موظفي القسم ذوي العلاقة ؛ لا عطاء المعلومات المناسبة والجواب المناسب ، ويوقع المساعد على المخابرات نيابة عن مدير الصحة في حدود اختصاصه وسلطاته ، ويعرض الموضوع على مدير الصحة ، مشفوعاً برأيه في القضايا الهامة .

ج - يوقع مدير الصحة على المخابرات المتعلقة بالقضايا الهامة .

د - تعود الى رئيس الديوان المخابرات بعد توقيعها من المساعد المختص او مدير الصحة للاشراف على ارسالها .

المادة ٣٠ - أ - يكون مدير الصحة في المنطقة رئيساً لجميع موظفي الوزارة ومستخدميها في منطقته ومسؤولاً عن تنفيذ الاعمال والمشاريع المقررة .

ب - يرتبط مدير الصحة في المنطقة بالوكيل مباشرة ويكون مسؤولاً امامه ويتصل مدير الصحة بالمدير المختص في الوزارة في جميع الأمور ، وفي حالة حدوث اختلاف في وجهات النظر بين مدير الصحة وبين اي مدير مختص في الوزارة يحال الموضوع الى الوكيل للبت فيه .

المادة ٣١ - يشرف على كل قسم من اقسام الوزارة وعلى كل قسم في مديرية الصحة رئيس مسؤول امام المدير او مساعد امام مدير الصحة ذي العلاقة ، ويجوز عند الحاجة ان يرأس شخص واحد اكثر من قسم واحد في الوقت نفسه في ضوء حجم العمل ، على ان تكون هذه الاقسام تابعة لمدير واحد ، وينطبق ذلك على الشعب والوحدات والفروع .

المادة ٣٢ - في اثناء قيام الموظفين بأعمالهم لا يجوز ان يتجاوز الموظف مسؤولياته وسلطاته المحددة ، كما لا يجوز لموظف ان يتصل رسمياً بموظف اعلى من رتبته المباشر الا باذن الاخير وكذلك لا يجوز لرئيس قسم او مدير ان يتصل رسمياً بموظف من غير قسمه او مديرته الا عن طريق رئيس القسم او المدير ذي العلاقة واذا اختلف موظف مع رئيسه فعلى الاخير ان يحيل موضوع الخلاف الى من يعلوه رتبة .

المادة ٣٣ - لا يجوز لموظف ان يتصل رسمياً بالوزير الا عن طريق رئيس قسمه او مديره ثم الوكيل .

المادة ٣٤ - أ - تحفظ في اضبارة خاصة (بالوزير او الوكيل) نسخ من جميع المخابرات التي تصدر عن الوزارة سواء اكانت بتوقيع الوزير او الوكيل او اي مدير في الوزارة ليطلع عليها الوزير والوكيل يومياً ويكونا على علم بجميع ما يجري في الوزارة .

ب - للوزير اعادة النظر في اي قرار يتخذه الوكيل او المدير او مدير الصحة .

المادة ٣٥ - تحفظ في اضبارة خاصة بمدير الصحة في المنطقة نسخ من جميع الكتب الرسمية التي تخرج من مديرته سواء اكانت بتوقيعه او بتوقيع اي مساعد في المديرية ليطلع عليها مدير الصحة يومياً ويكون على علم بجميع ما يجري في المنطقة .

المادة ٣٦ - يصدر الوزير تعاميات تعدها لجنة التخطيط والتنظيم توضح ما يلي :-

أ - مهام الوزارة بمجموعها مفصلاً ، ومهام كل مديرية في الوزارة ، ومهام كل مديرية صحة في المناطق ، ومهام كل قسم وكل شعبة وكل وحدة وكل فرع بالتفصيل .

ب - وصف اعمال كل موظف ومستخدم في الوزارة وفي المناطق .

ج - اساليب العمل في الوزارة وفي المناطق ليلتزم بها جميع الموظفين في عملهم .

د - تحديد مسؤوليات وسلطات المديرين ومديري الصحة ومدراء الاقسام المرتبطة بالوكيل في ضوء هذا النظام .

هـ - تنظيم اي فرع من فروع الوزارة لم يرد نص على تنظيمه .

المادة ٣٧ - يلغى هذا النظام نظام وتنظيم وادارة وزارة الصحة رقم ١٦١١ لسنة ١٩٦٦ واية تعديلات واحكام اخرى وردت في اي نظام آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا النظام .

أحمد بن محمد

١٩٧١/٤/٧

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
عبد الله صلاح	احمد الاوزي	صبيح امين عمرو	وصلي التل
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية	وزير الدولة	وزير الصحة ووزير دولة
عبدان ابو عوده	مازن العجلوني	فواز الزوسان	اميل الغوري
وزير النقل	وزير المواصلات	وزير الزراعة	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
ابراهيم الحياشنة	محمد جحلف	عمر عبدالله	فواز قاتيش
وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاعراف	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
منسباً لمصري	اسحق الفرجان	محمد البشير	

هذا من العمل

نحو الرئيس للعلماء في المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٤/٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٤٣) لسنة ١٩٧١

نظام تعليم الكبار ومحو الامية

صادر بمقتضى الفقرة (٣) من المادة (٥) والمادتين ١١٠ و ١١٧ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

الفصل الاول

تعريف واحكام

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام تعليم الكبار ومحو الامية لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

- | | |
|---------------------------------|--|
| أ - تعني كلمة الوزير | وزير التربية والتعليم |
| ب - تعني كلمة الوزارة | وزارة التربية والتعليم |
| ج - تعني عبارة (اللجنة العليا) | مجموعة ممثلي الوزارات والمؤسسات كما سورد في المادة (٣) . |
| د - تعني عبارة (اللجنة المحلية) | مجموعة ممثلي الدوائر والمؤسسات كما سورد في المادة (٦) . |
| هـ - تعني كلمة المدارس | الشخص الذي يلتحق بصفوف تعليم الكبار ومحو الامية . |
| و - تعني كلمة المركز | مركز تعليم الكبار ومحو الامية . |

الفصل الثاني

التنظيمات الادارية

المادة ٣ - ١ - تتألف اللجنة العليا لتعليم الكبار ومحو الامية من :

- ١ - وزير التربية والتعليم رئيسا
- ٢ - اربعة ممثلين عن وزارة التربية والتعليم من بينهم المسؤول عن تعليم الكبار ومحو الامية ويكون مقررا للجنة .

٣ - ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

٤ - ممثل عن وزارة الزراعة - دائرة الارشاد الزراعي .

٥ - ممثل عن وزارة الثقافة والاعلام

٦ - ممثل عن وزارة الاقتصاد الوطني

٧ - ممثل عن وزارة الصحة

٨ - ممثل عن وزارة المالية/الموازنة

٩ - ممثل عن وزارة الانشاء والتعمير

١٠ - ممثل عن مجلس الاعمار

١١ - ممثل عن الجامعة الاردنية

١٢ - ممثل عن مؤسسة رعاية الشباب

١٣ - ممثل عن الغرفة الصناعية/عمان

١٤ - ممثل عن اتحاد نقابات العمال

١٥ - ممثل عن الجمعيات الخيرية

ب - يعين مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير اعضاء اللجنة المذكورين في البنود (٢ - ١٥) من الفقرة (أ) من المادة (٣) ويحق لمجلس الوزراء اعفاء هؤلاء من العضوية واستبدالهم باعضاء آخرين بتنسيب من الوزير .

ج - تكون مدة العضوية للاعضاء ثلاث سنوات .

د - تنتخب اللجنة سنويا من بين اعضائها نائبا للرئيس بالاقتراع السري يقوم بمهام الرئيس عند غيابيه .

هـ - تجتمع اللجنة مرة كل ثلاثة اشهر وكلما اقتضت الضرورة ذلك .

و - يكون اجتماع اللجنة قانونيا بحضور ثلثي اعضاء اللجنة على الاقل وتتخذ القرارات باغلبية عشرة اصوات على الاقل .

المادة ٤ - تكون مهام اللجنة العليا ما يلي :

- أ - وضع السياسة التخطيطية العامة لتعليم الكبار ومحو الامية .
 - ب - بحث وتوفير وسائل تمويل مشروعات تعليم الكبار ومحو الامية .
 - ج - العمل مع الجهات المعنية على ربط مشاريع محو الامية بمشاريع التنمية .
 - د - تنسيق الجهود التي تبذلها الامية بين الجهات المختصة في القطاعين الخاص والعام .
 - هـ - تنسيق الجهود التي تبذلها الامية بينها وبين الهيئات المماثلة في الدول العربية والاجنبية والمنظمات الدولية التابعة لهيئة الاسم المتحدة .
- المادة ٥ - تنشأ في وزارة التربية والتعليم جهاز لتعليم الكبار ومحو الامية يقوم باعداد مشاريع الحفظ المتعلقة بمحو الامية وتعليم الكبار وتبليغها وتنفيذها .

هكذا عند الاجل

المادة ٦ - أ - تشكل في كل محافظة او لواء لجنة محلية لتعليم الكبار وعمر الامية من :

- ١ - مدير التربية والتعليم
- ٢ - المساعد الفني
- ٣ - مساعد المحافظ او المنصرف او مدير القضاء
- ٤ - رئيس البلدية او نائبه
- ٥ - احد الاهلين المهتمين
- ٦ - رئيس قسم تعليم الكبار

ب- تكون مهام اللجنة المحلية ما يلي :

- ١ - الاشراف على تنفيذ خطط مكافحة الامية ومتابعتها .
- ٢ - تقديم تقارير دورية عن تنفيذ هذه الخطط وتقديم المقترحات اللازمة .
- ٣ - التوعية باهمية تعليم الكبار واعتماد برامج التوعية المناسبة .
- ج - تجتمع اللجنة المحلية كل شهرين وكلما اقتضت الضرورة ذلك .
- د - يكون اجتماع اللجنة المحلية قانونيا بحضور اغلبية الاعضاء ، على ان يكون ٥٠ ن بين الحاضرين الرئيس وتتخذ القرارات باغلبية اربعة اصوات .

الفصل الثالث

مراكز تعليم الكبار وعمر الامية

المادة ٧ - تقوم الوزارة بفتح مراكز لتعليم الكبار وعمر الامية وفقا للخطة المقررة ويحق لها :

- أ - استعمال ابنية الدوائر الحكومية والمؤسسات الخيرية والمؤسسات التعليمية الخاصة والاهلية .
 - ب - تكليف المعلمين المؤهلين للتدريس في هذه المراكز من الوزارة او من المؤسسات الاخرى او المتطوعين .
 - ج - تكليف اي شخص القيام باي عمل له صلة بعمل هذه المراكز .
- المادة ٨ - أ - يشمل منهاج تعليم الكبار وعمر الامية مواضيع القراءة والكتابة والحساب واللقاطة العامة (الدينية والاجتماعية والصحية والمهنية) .
- ب - تنظيم برامج تدريبية في المجالات المهنية والفنية حينما امكن ذلك .

المادة ٩ - أ - مدة الدراسة في المراكز للوصول الى المستوى الوظيفي (وهو مستوى نهاية الصف الرابع الابتدائي) ستان دراستان مدة كل منهما (٨) اشهر .

ب - مدة الدراسة في مرحلة المتابعة ستان دراستان للوصول الى المستوى نهاية الصف السادس الابتدائي .

ج - مدة التدريس في المراكز (١٠) ساعات في الاسبوع بمعدل ساعتين يوميا لمدة خمسة ايام .

المادة ١٠ - تجري مديرية التربية والتعليم امتحانات الدارسين في المراكز حسب التعليمات التي تضعها الوزارة .

الفصل الرابع

الشؤون المالية

المادة ١١ - تتكون موازنة تعليم الكبار وعمر الامية من :

- أ - ما يرد في الموازنة العامة للدولة .
- ب - امانات المعونات والتبرعات والمهيات لتعليم الكبار وعمر الامية .
- ج - اية اموال تجمع بموجب اي نظام تشريعي يوضع لهذه الغاية .

المادة ١٢ - تعطى المكافآت للعاملين في تعليم الكبار وعمر الامية كما يلي :

أ - لرئيس وعضو اللجنة العليا عن كل جلسة (٢) دينارين على ان لا يزيد مجموع ما يستحقه الشخص الواحد عن ٢٥ ديناراً في السنة .

ب - لرئيس او عضو اللجنة المحلية لتعليم الكبار وعمر الامية في المحافظة او اللواء عن كل جلسة (١) دينار واحد على ان لا يزيد مجموع ما يستحقه الشخص الواحد عن (١٥) ديناراً في السنة :

ج - للمسؤول عن تعليم الكبار في الوزارة (٥) دنائير في الشهر الدراسي الواحد .

د - للمعلم الذي يعمل في المراكز (٣٠٠) فلس للجلسة الواحدة .

هـ - للشخص المكلف بالتوجيه دينار واحد عن كل زيارة توجيهية للمركز الواحد على ان لا يزيد ما يستحقه عن (٨) دنائير في الشهر الواحد وان لا يعمل اكثر من موجه واحد لكل خمسة عشر مركزاً فا دون ويزداد عدد الموجهين بهذه النسبة .

و - للسائق الذي يعمل في مشاريع تعليم الكبار وعمر الامية (٥) دنائير في الشهر الدراسي .

ز - للاذن الذي يعمل في مشاريع تعليم الكبار وعمر الامية (٣) دنائير في الشهر الدراسي .

ح - للمشرف على عرض الافلام التثقيفية في المراكز (٥٠٠) فلس عن كل عرض على ان لا يزيد عن خمسة دنائير في الشهر .

ط - لرئيس قسم تعليم الكبار في المديرية (٢٥٠) فلساً عن كل زيارة تنشيطية للمركز الواحد على ان لا يزيد ما يستحقه عن (٥) دنائير وان لا يقل عن دينارين في الشهر الواحد .

ي - يحق للوزير بتسليم من اللجنة العليا تحديد المكافآت للأشخاص العاملين في تعليم الكبار وعمر الامية من غير الراود ذكرهم اعلاه :

ك - تطبق على مؤلفي كتب تعليم الكبار ومدققها احكام نظام مكافآت المناهج والكتب المدرسية رقم (٩٤) لسنة ١٩٦٦ :

هكذا من الفصل

ل - اذا استحق شخص اكثر من مكافأة بموجب هذا النظام ياخذ الاعلى منها .

م - يلغى نظام عو الامية وتعليم الكبار رقم (١٢٠) لسنة ١٩٦٥ .

١٩٧١/٤/١٢

تحديد طلال

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
عبدالله صلاح	احمد الوزني	صبي امين عمرو	وزير الدفاع
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية	وزير
فؤاد قاليبش	عدنان ابو عوده	فواز الروسان	اميل الغوري
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير النقل	وزير المواصلات	وزير
محمد البشير	ابراهيم الحباشنة	محمد خلف	عمر عبدالله
وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاروقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	استحق الفرخان
منيب المصري			

نحو الحسب للفعل ملك المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٤/٣ .

تأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٤٤) لسنة ١٩٧١

نظام معدل لنظام رسوم التحاليل الزراعية

صادر بمقتضى المادة (٥) من قانون الزراعة العام

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رسوم التحاليل الزراعية لسنة ١٩٧١) ويقرأ مع النظام رقم (٦٣) لسنة ١٩٦٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرات (أ ، ب ، ج ، د) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

١٥٠	تحليل عينات التربة :
١٠٠	التحليل الميكانيكي
١٠٠	اختبار خاصية النفاذية
١٠٠	تقدير نسبة الرطوبة
١٠٠	نسبة النشيع
١٠٠	نسبة الاملاح
٥٠٠	المواد المتبادلة
١٠٠	الحموضة القلوية
١٠٠	نسبة كبريتات الكالسيوم
١٠٠	كبريتات الكالسيوم
١٠٠	كمية الكالسيوم اللازمة
٤٠٠	نسبة المواد العضوية
٣٠٠	كمية الفوسفور
٤٠٠	كمية النيتروجين
٣٠٠	كمية البوتاسيوم
	تحليل عينات الماء
٤٠٠	تحليل مياه الري
١٠٠	تقدير مجموع الاملاح الذائبة
٢٥٠	تقدير كمية الصوديوم والبوتاسيوم

هكذا من السهل

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة ١ المادة ٨٢ من الدستور
نصدر أراءتنا بما هو آت :-

يدعى مجلس الأمة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من يوم الاحد الواقع في (١١) نيسان سنة ١٩٧١ من اجل اقرار الامور التالية :-

- ١ - مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧١ .
- ٢ - القانون المؤقت رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٨ المعدل لقانون الاوقاف والشؤون والممتلكات الاسلامية .
- ٣ - القانون المؤقت رقم ١٧ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم .
- ٤ - مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد المدني لسنة ١٩٧٠ .
- ٥ - مشروع قانون البنوك لسنة ١٩٧١ .
- ٦ - مشروع قانون البنك المركزي الاردني لسنة ١٩٧١ .
- ٧ - القانون المؤقت رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٦ قانون البنك المركزي الاردني .
- ٨ - القانون المؤقت رقم ١٩ لسنة ١٩٧٠ المعدل لقانون البنك المركزي الاردني .
- ٩ - القانون المؤقت رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٦ قانون البنوك .
- ١٠ - مشروع قانون سلطة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٧٠ .
- ١١ - مشروع قانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٧١ .
- ١٢ - مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧١ .
- ١٣ - مشروع قانون المؤسسة الصحفية الاردنية لسنة ١٩٧١ .
- ١٤ - القانون المؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٠ بالغاء القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٩ المعدل لقانون التربية والتعليم .
- ١٥ - مشروع قانون خدمة الافراد في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١ .
- ١٦ - مشروع قانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٧١ .

١٩٧١/٤/١٠

أحسين بطلال

رئيس
الوزراء
وصفي التل

وزير
الداخلية
مازن المجلوي

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة ٨٢ من الدستور
نصدر أراءتنا بما هو آت :-

يضاف الى الامور المبينة في اراءتنا المؤرخة في ١٠/٤/١٩٧١ التي دعي مجلس الأمة للانعقاد من اجلها مايلي :-

- ١ - مشروع قانون العفو العام لسنة ١٩٧١
- ٢ - مشروع قانون نقابة الجيولوجيين الاردنيين لسنة ١٩٧١
- ٣ - مشروع القانون المعدل لقانون مجلس الاعمار لسنة ١٩٧١
- ٤ - مشروع قانون تعديل لقانون العقوبات لسنة ١٩٦٨
- ٥ - قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٠ قانون معدل لقانون التربية والتعليم

١٩٧١/٤/١٨

أحسين بطلال

رئيس الوزراء

وصفي التل

وزير الداخلية
وصفي التل

هكذا منذ الشهد

قرار رقم (٤) صادر عن الديوان اخص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٣/٣/٩٧١ رقم ض ٤٤٥٩/٥ اجتمع الديوان اخص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ١١ من قانون ضريبة الأبنية والأراضي داخل مناطق البلديات رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ والمادة الثانية من قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم ٦ لسنة ١٩٥٢ وبيان ما يلي :

١ - هل ان الضريبة والغرامة المنصوص عليهما في قانون ضريبة الأبنية والأراضي تحصل من المالك او من الشخص الذي يتصرف بالملك بالنيابة عنه فقط ام انه يجوز تحصيل ذلك من المستأجر طبقاً لأحكام قانون تحصيل الاموال الاميرية ؟

٢ - ما هو المقصود بعبارة (الشخص الذي يتصرف بالملك بالنيابة عن المالك) الواردة في المادة ١١ المطلوب تفسيرها وهل انها تشمل المستأجر ام لا ؟

٣ - هل ان مسؤولية المستأجر للمالك - مطروح الضريبة - تنحصر في الالتزامات المترتبة عليه للمالك ام انها تمتد الى اكثر من ذلك ؟

٤ - اذا كان المستأجر مكلفاً قانوناً بدفع ضريبة الأبنية المترتبة على الملك المأجور وتختلف عن دفعها في الميعاد القانوني هل يكون مسؤولاً بالغرامة ام ان مسؤوليته تنحصر بالضريبة وفي حدود الاجرة المترتبة للمالك ؟ وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٣/٩ وتدقيق النصوص القانونية نجد فيها يتعلق بالنقطتين الاولى والثانية :

١ - ان المادة ١١ من قانون ضريبة الأبنية والأراضي المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (تجبي الضريبة المفروضة بمقتضى هذا القانون من المالك او من الشخص الذي يتصرف بالملك بالنيابة عنه . . . الخ) .

٢ - ان المادة ١٥ من هذا القانون تنص على انه اذا لم تدفع الضريبة خلال التسعة اشهر الاولى من السنة المالية يستوفى من المكلف كغرامة مبلغ اضافي بنسبة خمسة في المائة من المبلغ المستحق الاداء من الضريبة : ه الخ) .

٣ - ان المادة الثانية من قانون تحصيل الاموال الاميرية قد عرفت عبارة (الاموال الاميرية) بانها تعني جميع انواع الضرائب والرسوم والغرامات والدمم والديون المستحقة للمعزاة التالية . كما عرفت كلمة (المكلف) بانها تعني كل مالك او متصرف او مستأجر او وكيل او مفوض بادارة الاملاك . وعلى ضوء هذه النصوص يتبين ان ضريبة الأبنية انما تجبي من اي من الشخصين التاليين :

الاول - المالك - وهو حسب التعريف المنصوص عليه في المادة الثانية الشخص المسجل المالك باسمه او الشخص الذي يتقاضى بدل إيجار ذلك المالك اذا لم يكن مسجلاً .

الثاني - الشخص الذي يتصرف بالملك بالنيابة عن المالك .

وعلى ذلك فان المستأجر لا يعتبر مالكا بالمعنى المتقدم ذكره . لان المالك ليس مسجلاً باسمه ولا هو الذي يتقاضى بدل إيجاره كما انه لا يعتبر داخل في مفهوم (الشخص الذي يتصرف بالملك بالنيابة عن المالك) لان المعنى القانوني لكلمة (النيابة) الواردة في هذه العبارة هو الوكالة ، والوكالة هي تمثيل الموكل والقيام بعمل قانوني لحسابه فيما الاجارة تعني انتفاع المستأجر بالملك المأجور لمصلحة نفسه . ولهذا فان عبارة (الشخص الذي يتصرف بالملك بالنيابة عن المالك) لا تشمل المستأجر .

اما بخصوص الغرامة فيها ان المادة ١٥ المشار اليها اوجبت استيفاءها من المكلف .

وحيث ان لفظة (المكلف) لأغراض قانون ضريبة الأبنية والأراضي لا تشمل المستأجر كما اسلفنا ، فانه لا يجوز استيفاء الغرامة من المستأجر وانما المكلف بدفعها ودفع الضريبة ذاتها هو المالك او الشخص الذي يتصرف بالملك بالنيابة عنه .

اما كون المادة الثانية من قانون تحصيل الاموال الاميرية قد عرفت كلمة (المكلف) بانها تشمل المستأجر فان ذلك لا يغير من الأمر شيئاً ، اذ ان قانون ضريبة الأبنية والأراضي - وهو قانون خاص ولاحق لقانون تحصيل الاموال الاميرية - قد اورد نصاً خاصاً حدد فيه المعنى المقصود من كلمة (المكلف) لغايات استيفاء الضريبة والغرامة فيترتب التقييد به وعدم اعمال التعريف الوارد في قانون تحصيل الاموال الاميرية فيما يختص بذلك .

اما فيما يتعلق بالنقطتين الثالثة والرابعة فيها ان المستأجر غير مكلف بدفع ضريبة الأبنية او الغرامة كما بينا آنفاً ، فان البحث بهاتين النقطتين اصبح غير ذي موضوع .

اما اذا نص عقد الإيجار على التزام المستأجر بدفع الضريبة او الغرامة فان مسؤولية المستأجر بالتزامه هذا انما تكون تجاه الموجه لانباء الحكومة .

هذا ما تقرر في تفسير المادتين المطلوب تفسيرهما .

صدر بتاريخ ١٩٧١/٣/٢٩

رئيس الديوان اخص	عضو	عضو	عضو	عضو
بتفسير القوانين	عضو محكمة	عضو محكمة	المستشار الحقوقي	مستوب وزارة المالية
الرئيس الثاني محكمة التمييز	التمييز	التمييز	لرئاسة الوزراء	وكيل الوزارة
موسى الساكت	بشير الشريقي	جورج سعد	شكري المهدي	رشاد الحسن

هكذا من الفصل

قرار رقم (٥) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٤/٣/١٩٧١ رقم ت/٣٦/٢/٤٥٥٦ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير احكام قانون الخبايا العامة المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ حسبما عدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ ويان ما اذا كان اعضاء الخبايا العامة المصنفون يعتبرون تابعين للتقاعد شأنهم شأن الضباط ام ان الاحكام التي تتعلق عليهم من قانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ هي الاحكام الخاصة بالأفراد . وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٠/٣/١٩٧١ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان الفقرة (أ) من المادة السادسة من قانون الخبايا العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٤ حسبما عدلت بالمادة الثالثة من القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٧٠ تنص على ما يلي (تسري على كافة موظفي واطباء الخبايا الاردنية احكام قانون القوات المسلحة من حيث الحقوق والواجبات والمظورات والرتب العسكرية والرواتب والتجديد والتعيين والتصنيف والترقيع والنقل والاجازات والضبط والربط العسكري والمحاكمة والاستقالة . وانما الخطة والتقاعد والمسؤولية عن الاموال العامة التي في عهدتهم او التي تقع في حوزتهم على ان تعتبر خدمات الاعضاء من الدرجة العاشرة فما فوق خاضعة لقانون التقاعد العسكري وما يطرأ عليه من تعديلات ولو قضى ذلك القانون بخلاف ذلك) . وبالرجوع لنص هذه الفقرة قبل تعديلها نجد ان العبارة التي ادخلت عليها بموجب القانون المعدل هي (على ان تعتبر خدمات الاعضاء من الدرجة العاشرة فما فوق خاضعة لقانون التقاعد العسكري وما يطرأ عليه من تعديلات ولو قضى القانون بخلاف ذلك) .

وعلة هذا التعديل كما هو واضح من الاسباب المرجحة المبينة بكتاب مدير الخبايا العامة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٨ رقم ٢٥/١/٢٥٢/١٣٥٢ ان دائرة الخبايا العامة استخلصت من قرار التفسير السابق الصادر عن الديوان بتاريخ ١٢/٨/١٩٦٥ ورقم ١٣ ان اعضاء الخبايا المصنفين ممن تقل درجتهم عن درجة ضابط يعتبرون بحكم الافراد وان خدمات الافراد الذين يعينون بعد نفاذ احكام قانون التقاعد العسكري رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٩ لا تعتبر مقبولة للتقاعد وان مدير الدائرة بالنسبة لهذه النتيجة ورغبة منه في انصاف هؤلاء طلب ادخال التعديل المشار اليه من اجل اعتبار خدماتهم مقبولة للتقاعد وقد جاء التعديل مغايراً عن هذا القصد كما هو مستفاد من العبارة التي اضيفت للفقرة (أ) سالف الذكر بمعنى انه المشرع لم يرد ان يطبق على اعضاء الخبايا المصنفين احكام قانون التقاعد العسكري من حيث التفرقة بين خدمات من كان برتبة ضابط وخدمات من كان برتبة فرد . ولهذا فان خدمة اعضاء الخبايا العامة المصنفين من الدرجة العاشرة فما فوق تعتبر خدمة مقبولة للتقاعد بقطع النظر عما اذا كانت درجتهم يحملهم برتبة ضابط ام برتبة اخرى على ان يجري حساب راتب التقاعد على الاسس المبينة في الفقرة (أ) من المادة التاسعة من قانون التقاعد العسكري المشار اليه من يتقاضى راتباً يعادل راتب وكيل فما فوق وعلى الاسس المبينة في الفقرة (ب) من نفس المادة لمن كان راتبه دون ذلك عملاً بالمادة السادسة من قانون الخبايا العامة التي اوجبت تطبيق احكام قانون القوات المسلحة على اعضاء الخبايا من حيث الرتب العسكرية والرواتب . هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ٢٩/٣/١٩٧١

عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مستشار الحقوق	مستشار القانون	مستشار القانون	رئيس الديوان الخاص
رئاسة الوزراء	رئاسة الوزراء	رئاسة الوزراء	رئيس الديوان الخاص
مستشار المهني	مستشار المهني	مستشار المهني	رئيس الديوان الخاص
مستشار المهني	مستشار المهني	مستشار المهني	رئيس الديوان الخاص
مستشار المهني	مستشار المهني	مستشار المهني	رئيس الديوان الخاص
مستشار المهني	مستشار المهني	مستشار المهني	رئيس الديوان الخاص
مستشار المهني	مستشار المهني	مستشار المهني	رئيس الديوان الخاص
مستشار المهني	مستشار المهني	مستشار المهني	رئيس الديوان الخاص
مستشار المهني	مستشار المهني	مستشار المهني	رئيس الديوان الخاص

١ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على اتفاق التعاون الاقتصادي والفني بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية والبروتوكول الملحق به بشكله التالي :-

نحن الحسين بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣٣ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على الاتفاق التالي والبروتوكول الملحق به :

اتفاق

حول التعاون الاقتصادي والفني

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، انطلاقاً من العلاقات الودية السائدة بينهما لمحدوها الرغبة المتبادلة في تأسيس علاقات اقتصادية وفنية على مبادئ المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والكرامة القومية في كل من البلدين، اتفقتا على عقد هذه الاتفاقية بالشكل التالي :-

المادة ١ - ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية على استعداد للتعاون بروح التفاهم المتبادل لتطوير العلاقات الاقتصادية والفنية بين البلدين كطرفين متساويين في الحقوق ولتفقيتها المتبادلة .

المادة ٢ - يقصد تنفيذ التعاون المنصوص عليه في المادة الاولى اعلاه ، توافق الحكومتان على اعطاء المعرفة لبعضهما البعض وبصورة خاصة بالشكل التالي :-

- ١ - تبادل الخبرات والاختصاصيين والمستشارين في ميادين النشاط الاقتصادي والعلمي والصناعي والفني .
- ٢ - تنفيذ التصاميم والدراسات وتوريد المعدات والمواد لتنفيذ المشاريع .
- ٣ - الاستشارات المتبادلة بين الاختصاصيين بقصد زيادة تبادل الخبرات في ميدان التنمية الاقتصادية .
- ٤ - تبادل المتدربين والطلبة في ميادين التنمية الصناعية والفنية والتعليم المهني والتعاون في إيجاد الظروف الخاصة لتطوير الخبرة العلمية .

هكذا من الأصل

المادة ٣ - ان حجم برنامج وشروط ومواعيد تقديم التعاون الاقتصادي والفني بما في ذلك شروط تبادل الخبراء والاختصاصيين والمستشارين المنصوص عليه في المادة الثانية من هذه الاتفاقية وكذلك شروط وطريقة تسوية الحسابات المالية المتعلقة بالخدمات المقدمة (تنفيذ مشاريع التصميم وتوريد المعدات والمواد، الخ...) سوف تتم في كل حالة بموجب مفاوضات مستقلة بين الفريقين او مؤسساتهما المختصة ويتم انهاءها في بروتوكولات خاصة او عقود.

المادة ٤ - يقوم الاشخاص الذين ينفذون مهام في بلد الفريق المتعاقد الآخر بموجب هذه الاتفاقية بمراجعة شروط البروتوكولات الخاصة بالعقود ويمتنعوا عن التدخل في أية امور اخرى، كما يجب عليهم مراعاة القوانين والانظمة المطبقة في البلد الذي يقيمون فيه.

المادة ٥ - يتعهد كل من الفريقين المتعاقدين على المحافظة على سرية الوثائق والمعلومات وغيرها من الامور التي يتم استلامها عند تنفيذ هذه الاتفاقية ولا يحق تزويدها لطرف ثالث بدون موافقة الطرف المتعاقد الآخر.

المادة ٦ - لتنفيذ هذه الاتفاقية يقوم ممثلو الفريقين المتعاقدين بالمفاوضة بعقد اجتماعات في اي وقت يلزم لبحث المشاكل الناتجة اثناء تنفيذها ويتم الاتفاق على مكان هذه الاجتماعات بين فريقين هذه الاتفاقية.

المادة ٧ - يعتبر تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية هو تاريخ تبادل مذكرات تبت بان هذه الاتفاقية قد أصبح مصادقا عليها عملاً بالاحكام الدستورية النافذة عند كل الفريقين.

يجوز اثناء هذه الاتفاقية من قبل كل من الفريقين بالنسبة للالتزامات المترتبة شريطة ان يتم ذلك بموجب اشعار مسبق قبل ذلك بستة أشهر.

اذا ما تم اتمام هذه الاتفاقية يتم تنفيذ المشاريع التي لا تزال تحت التنفيذ ويجب اتمامها وانما تنفيذ جميع الالتزامات التي التزم بها الفريقان بموجب شروط هذه الاتفاقية والبروتوكولات الخاصة والعقود التي تحكم هذه المشاريع.

حرر في موسكو بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٦٩

على نسختين أصليتين كل منهما باللغة العربية وباللغة الروسية ويعول على كلا النصين.

عن
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
عن
حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

١٩٧١/٣/٣١

أحمد بطال

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الأشغال والتعمير	رئيس الوزراء
عبد الله صالح	أحمد اللوزي	صبيح أمين عمرو	وصفي النعل
وزير الثقافة والأعلام	وزير الداخلية	وزير الصحة ووزير دولة	وزير الشؤون
السباحة والآثار	العدلية	دولة	لشؤون رئاسة الوزراء
عدنان أبو عوده	لواز الروسان	أميل الغوري	عبد السلام الخليلي
وزير النقل	وزير الزراعة	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الداخلية والقروية
أبراهيم الجبلان	محمد حلف	عمر عبد الله	عمر النابلسي
وزير الأشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والأوقاف	وزير دولة للشؤون
منيب المصري	مصطفى دودين	والشؤون والمقدسات الإسلامية	رئاسة الوزراء
		إسحق القرحان	محمد البشير

بروتوكول ملحق بالاتفاقية

بين

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

حول التعاون الاقتصادي والفني

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مسترشدين بمبادئ التعاون الاقتصادي والفني كما هو منصوص في الاتفاقية الموقعة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

وعاملون وفق البنود المنصوص عليها في المادة الثالثة من الاتفاقية المذكورة قد اتفقا على ما يلي :

المادة ١ - ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية سيتعاونان في :

أ - ميدان التحري الجيولوجي والاعمال الجيوفيزيائية المتعلقة بالنفط والغاز والمعادن الصلبة حيث تقوم المؤسسات المختصة لدى الفريقين بدراسة المواد والمعلومات الجيولوجية المتوفرة في الأردن واعتماد تقرير بذلك يستند اليه الفريقان لتقرير جدوى وامكانية القيام بمزيد من الاعمال.

ب - تأسيس مدرسة تكتيكية للذكور لتدريب الفنيين على الاجهزة الدقيقة والكهربائية تتسع لمتين وخمسة وعشرين طالباً ومدرسة مهنية تكتيكية للاناث تتسع لثلاثمائة طالبة.

ج - تأسيس معهد علمي تقني بوليتكنيك لتدريب المهنيين من المستوى العالي.

المادة ٢ - ومن اجل تحقيق التعاون المنصوص عليه في المادة الاولى من هذا البروتوكول وبناء على طلب الفريق الاردني :

١ - ستقوم المنظمات السوفيتية بما يلي :

- وضع التصميم المطلوبة واعمال المسح.

- تقديم الاجهزة والمواد التي لا يمكن انتاجها في الاردن.

- ايفاد خبراء سوفيت الى الاردن لجمع المعلومات الأولية ووضع الدراسات والتصاميم وممارسة الاشراف على التنفيذ وتقديم المشورة أثناء بناء المعاهد الدراسية والقيام بأعمال جيولوجية والمساعدة في تركيب وتشغيل المعدات وتدريب الاجهزة المحلية عليها.

- ايفاد المدرسين - المدرسين لتنظيم أسلوب التدريب ووضع المناهج للمدارس المهنية والمعاهد التقني العالي.

- ايفاد المدرسين لتدريس المواضيع المهنية المقررة في المعاهد المذكورة.

- قبول المواطنين الاردنيين في الاتحاد السوفيتي بقصد التدريب الصناعي والفني في المشاريع ذات العلاقة.

٢ - وستقوم المنظمات الأردنية بما يلي :

تقديم جميع المعلومات الأولية المتوفرة الضرورية لوضع التصميم الى المنظمات السوفيتية وفقاً للشروط المتفق عليها بين الطرفين.

هكذا عند العمل

— النظر ، وفي حالة الموافقة ، التصديق على التقارير التفصيلية لمشاريع المؤسسات العامة المذكورة وذلك في أقصر مدة معقولة من تاريخ تقديمها .

— القيام بإنشاء المشاريع وتنفيذ الاعمال وذلك بمساعدة المؤسسات السوفيتية وفقا لتقارير التفصيلية للمشروع وذلك بتقديم الاجهزة المحلية المؤهلة لإدارة هذه المشاريع .

— تقديم العمال والطاقة والماء والغاز والمواصلات والمواد الضرورية المطلوبة المنتجة في الاردن لإنشاء المشاريع وتنفيذ الاعمال وكذلك تأمين شتى الطرق والخدمات الإضافية وخطوط الاتصال الى موقع العمل .

— تأمين التمويل لإنشاء المشاريع وتنفيذ الاعمال الاخرى ، ويقدم الجانب الاردني على نفقته أماكن السكن والخدمات الطبية المحلية والخدمات العامة والبيئية الضرورية وخدمات المواصلات والاعمال الرسمية في الاردن للخبراء السوفيت الذين سيوفدون للاردن وفقا لهذا البروتوكول .

المادة ٣ - ان المنظمات الاردنية ذات الاختصاص المفوضه بالتعاقد بموجب هذا البروتوكول تدفع للمنظمات السوفيتية تكاليف الاعمال التصميمية المنفذة والمعدات والمواد المشحونة من قبلهم على النحو التالي : - لا أقل من ٥٠٪ من مجموع كل مبلغ بالعملة الصعبة وذلك بتحويل الدفعات عند استحقاقها لحساب بنك التجارة الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في بلد ثالث ، اسما بقية الدفعة البالغ نسبتها ٥٠٪ فتوضع بحساب خاص في بنك اردني بالجنيه الاسترليني لصالح بنك التجارة الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، والمبالغ المسجلة بهذا الحساب سوف تستعمل لشراء الفوسفات الذي يصدره الاردن وكذلك لدفع نفقات المؤسسات السوفيتية في الاردن .

اذا لم يتم الفريق الاردني بتسليم الفوسفات بالكميات المطلوبة خلال التسعة اشهر من تاريخ تسجيل المبالغ في الحساب الخاص بها ليجب ان يتم تحويل ارصدة الحساب المستحق بناء على طلب بنك التجارة الخارجية السوفيتي بالعملة الصعبة في حساب لدى بلد ثالث . ويشترط في ذلك - يكون تحويل المبالغ غير المستلمة بالجنيه الاسترليني الى عملة صعبة اخرى على اساس سعر التعادل بالذهب بتاريخ التحويل . في حالة تغير سعر التعادل بالذهب بالنسبة للجنيه الاسترليني والذي يساوي الآن ٢٠١٣٢٨١ غرام ذهب خالص يتم إعادة حساب الرصيد الباقي في البنك الاردني كما هو بتاريخ التغير على اساس نسبة تغير سعر تعادل الجنيه الاسترليني بالذهب .

عند دفع الدين بالعملة الصعبة تحول السلطات الاردنية المختصة العملة المخصصة لحساب بنك التجارة الخارجية السوفيتي في بلد ثالث بالشكل الذي يتم الاتفاق عليه في العقود التي ستبرم .

المادة ٤ - تقوم المنظمات السوفيتية ذات الاختصاص بمنح المؤسسات الاردنية الخاصة الحق بدفع اثمان اعمال الدراسات والابحاث والتصاميم والمعدات والمواد التي سترسل الى الاردن بالتقسيط في غضون اثني عشر سنة وذلك بدفع اقساط لا تزيد على ١٢/١ من مجموع المبلغ في كل سنة تقسدا او فوسفات حسب النسبة المقررة وتكون الفائدة على المبالغ بنسبة ١/٢ ٪ بالسنه .

يدفع القسط الأول في غضون سنة بعد السنة التي يكون فيها التسليم و/أو تنفيذ الاعمال بالنسبة وفقا للاسلوب الذي سيتنص عليه في العقود .

لا يجوز أن يزيد مجموع ما تنفقه المنظمات السوفيتية الخاصة للسداد بالتقسيط على خمسة ملايين روبل .

يكون تحويل الروبل الى الجنيهات الاسترليني على اساس سعر تعادل الذهب لهذه العقود في تاريخ التحويل .

المادة ٥ - يتم دفع نفقات المنظمات السوفيتية التي تتكبدها في حالة ايفاد الخبراء السوفيت الى الاردن بدون تقسيط وبالعملة الصعبة وذلك بتحويل المبالغ المنصوص عليها في العقود الى حساب بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي في بلد ثالث ما عدا مصاريف الخبراء السوفيت في الاردن (الرواتب) التي يقوم الطرف الاردني بدفعها وذلك بتحويلها الى الحساب الخاص لبنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي المفتوح بموجب المادة الثالثة لهذا البروتوكول لدى البنك الاردني المقرض .

المادة ٦ - يتم تنفيذ دراسات التصميم والابحاث وتزويد المعدات والمواد وغيرها من المعونة الفنية بموجب هذا البروتوكول كما يتم ارسال البضائع الاردنية الى الاتحاد السوفيتي بموجب عقود يتم الانفاق عليها بين السلطات المختصة الاردنية والسوفيتية كما يتم توقيع هذه العقود خلال اقصر فترة معقولة من تاريخ تقديمها من قبل المؤسسات الاردنية / او المؤسسات السوفيتية .

تتضمن هذه العقود الكميات والمواعيد والاسعار (وفق الاسعار العالمية السائدة) وفضليات تسليم المواد والاجهزة والوثائق اللازمة للدفع وغيرها من الشروط التفصيلية اللازمة لتنفيذ المعونة الفنية والمدفوعات بموجب هذا البروتوكول .

المادة ٧ - في حالة نشوب اي نزاع بين المؤسسات السوفيتية والاردنية بالنسبة لهذا البروتوكول او بالنسبة للعقود التي سيتم توقيعها بالاستنادة عليه يقوم ممثل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الاتحاد السوفيتي بالتشاور فيما بينهم ومحاولة حل النزاع .

المادة ٨ - يحتاج هذا البروتوكول الى الابرام الذي سيجري في عمان . يوم تبادل وثائق الابرام الذي سيجري في عمان .

نظم في موسكو في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٩

على نسختين أصليتين في كل من اللغتين العربية والروسية ويعتبر النصان أصليان .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية عن حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

أحمد بن طلال

١٩٧١/٣/٣١

وزير الخارجية	وزير المالية	وزير الاشياء والتعمير	رئيس الوزراء
عبدالله صلاح	احمد الكوزي	صبيح امين عمرو	وزير الدفاع
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية	وزير دولة	وزير الصحة ووزير دولة
والشياحة والآثار	فدواز الروسان	اميل الغوري	لشؤون رئاسة الوزراء
عبدنار ابو عوده	وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني	عبد السلام اخواني
وزير العدل	محمد خلف	عمر النابلسي	وزير داخلية للشؤون
ابراهيم الحياشنة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير التربية والتعليم والاعراف	البلدية والقروية
وزير الاشغال العامة	مصطفى دودين	أسحق الهرحان	قواد قلابش
مفتي المصري			محمد البشير

هكذا من الأصل

الاتفاقيات

٢ - صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على (اتفاق بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين والبروتوكول الملحق به) بشكله التالي :-

نحس الحسين لله ملكا
نحس الحسين لله ملكا
نحس الحسين لله ملكا

بمقتضى المادة (٣٣) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والبراب
نصادق على الاتفاق التالي والبروتوكول الملحق به :-

اتفاق

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة
في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين

٥٥٥٥٥٥

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
حكومة الجمهورية العربية المتحدة

رغبة منها في تسوية التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين نتيجة خضوع اموالهم لقوانين التأمين الكامل او الجزئي التي صدرت في الجمهورية العربية المتحدة او نتيجة لفرض الحراسة على هذه الاموال استنادا الى قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وادارتها او بيعها بواسطة الجهات المتولية شؤون الحراسة او خضوعها لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ او قوانين اصلاح الأراضي الصادرة في عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٣ فقد تعاضدت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية عن نفسها وباسم رعاياها من اصحاب الاموال المسالفة الذكر الذين يقبلون المعاملة باحكام هذا الاتفاق وحسابهم وقيلت بهاتين الصفتين ان تتخالف مصالحا كاملا نهائيا عن كل تعويض مستحق لمسؤولا رعايا من جراء خروج هذه الاموال عن ملكهم او من جراء اي سبب آخر متصل بها او بنقل ملكيتها او ادارتها او بالتصرف فيها وذلك في مقابل قيام حكومة الجمهورية العربية المتحدة بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذا الاتفاق وبناء على ذلك فقد اتفقتا على ما يأتي :

المادة الاولى

يقصد بالاموال والحقوق الاردنية في خصوص هذا الاتفاق الاموال والحقوق المملوكة للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط الآتية :

- أ - ان يكونوا مقيمين بالجنسية الاردنية منذ شهر يوليو سنة ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا الاتفاق .
- ب - ان يكونوا مستحقين لصفة غير المقيم في الجمهورية العربية المتحدة او حاصلون على هذه الصفة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ فاذا كانوا مقيمين بها تعين عليهم الحصول على (صفة غير المقيم) طبقا لاحكام القانون المذكور خلال سنة من تاريخ العمل بهذا الاتفاق .
- ج - ان يقدموا بطلب مؤيد من الحكومة الاردنية للاستفادة من احكام الاتفاق الى الجهة التي تحددها حكومة الجمهورية العربية المتحدة خلال ثمانية عشر شهرا من تاريخ العمل بهذا الاتفاق .

المادة الثانية

تسري احكام هذا الاتفاق على الاموال والحقوق الاردنية التي خضعت في الجمهورية العربية المتحدة لقوانين الآتية :-

- أ - بالنسبة للاموال المؤتممة :- ان تكون قد خضعت لاحد قوانين التأمين الكامل او الجزئي التي صدرت في الجمهورية العربية المتحدة ابتداء من يوليو ١٩٦١ .
- ب - بالنسبة للأراضي الزراعية :- ان تكون قد خضعت لقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ او القانون رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ .
- ج - بالنسبة للاموال التي فرضت عليها الحراسة :- ان تكون قد خضعت لاحكام القانون رقم (١٥٠) لسنة ١٩٦٤ .

المادة الثالثة

تحدد مطالبات الرعايا الاردنيين على اساس الاوراق المالية المؤتممة او الشهادات او السندات الصادرة تنفيذا لقوانين المنصوص عليها في المادة السابقة او بكافة الوسائل الاخرى المثبتة للملكية قانونا .
وبالنسبة لاموال الاردنيين التي فرضت عليها الحراسة فتحدد المطالبات على اساس البيانات المقدمة من الادارة العامة للاموال التي آلت الى الدولة على ضوء المستندات المثبتة للملكية المقدمة الى هذه الادارة .

المادة الرابعة

١ - يفتح لدى البنك المركزي المصري حساب خاص بالجنيه المصري لا يقل فائدة باسم حكومة المملكة الاردنية الهاشمية تودع فيه قيمة مطالبات الرعايا الاردنيين الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة في المادة الاولى من هذا الاتفاق وذلك على النحو الآتي :

- أ - ٦٥٪ من قيمة الاموال التي خضعت لقوانين المشار اليها في الفقرة ١ ، ب من المادة الثانية مقومة وفقا لاحكام القوانين التي خضعت لها .
- ب - ٦٥٪ من قيمة صافي الاموال التي آلت الى الدولة بمقتضى احكام القانون رقم (١٥٠) لسنة ١٩٦٤ بحسب طبقا لبيانات الواردة من الادارة العامة للاموال التي آلت الى الدولة .
- ٢ - لا يحل فتح هذا الحساب باسم حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بحقوق الدائنين قبل اصحاب الاموال المكونة لهذا الحساب اذ يحق لهم مباشرة حقوقهم القانونية على هذه الاموال في حدود ما يخص مدينهم في هذا الحساب . وتستزل من القيمة القابلة للتحويل طبقا للزيادة التالية كافة المبالغ التي يحجز بها اداريا او قضائيا الى ان يتم رفع هذه الحجز وكذا المبالغ التي يقتضيها الدائنين وفاء لديونهم من هذا الحساب .

المادة الخامسة

يستخدم المبلغ المفتوح به الحساب المشار اليه في المادة السابقة وفقا للشروط الآتية :-

- أ - يكون استخدام هذا المبلغ على اقساط سنوية حدها الأقصى ٣٠٠٠٠٠ جنية مصري (ثلاثمائة الف جنية مصري) .
- ب - يكون استخدام ٥٠٪ على الأقل من قيمة القسط السنوي في سداد مصروفات السائحين الاردنيين في الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الخدمات التي تؤدي في الجمهورية العربية المتحدة للمستحقين المقيمين فيها على مقيمين في المملكة الاردنية الهاشمية فيما عدا رسوم المرور في قناة السويس .
- ج - يكون استخدام الباقي من القسط السنوي في الوفاء بما يسادل ٢٠٪ من قيمة كل شحنة من السلع المنتجة في الجمهورية العربية المتحدة التي تستورد لاحتياجات السوق الاردنية وذلك باستثناء القطن والارز والبنزين .
- د - تتعهد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بان تخصص كافة السلع التي تستورد طبقا لاحكام هذا الاتفاق للاستهلاك المحلي ولا يسوغ اعادتها تصديرها الى الخارج بأي وجه من الوجوه .

هكذا من الفصل

المادة السادسة

تعمى العمليات المتعلقة بالحساب الخاص المشار اليه في المادة الرابعة من جميع الضرائب والعلاوات المتعلقة بالتحويلات .

المادة السابعة

في خصوص هذا الاتفاق تحدد قيمة الجنيه المصري على اساس ٢ر٣٠ دولار امريكي (دولارين وثلاثين سنتا) للجنيه المصري .

المادة الثامنة

تتعهد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بأن تسلم الى مالكي الاموال المنصوص عليها في المادة الرابعة القيمة التي تم ابداءها لحسابهم وذلك بالكيفية وفي المواعيد التي تراها دون اية مسؤولية في ذلك على حكومة الجمهورية العربية المتحدة وتقوم حكومة المملكة الاردنية الهاشمية باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعلان تعهدها هذا الى ذوي الشأن من اصحاب المطالبات وانتقال حقوقهم في التعويض الى ذمتها وان تصدر من التشريعات ما يقرر مسؤوليتها وحدها عن هذه المطالبات ايا كانت طبيعتها او قيمتها .

وتتعهد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بقبولها لهذا التخالص النهائي الكامل بان تتحمل هي وحدها مسؤولية اية مطالبة او دعوى او ادعاء يتقدم به اي ذي شأن من اصحاب هذه الاموال او دائنيهم او خلفائهم او الخاضعين لحسابهم او اصحاب اي حق من الحقوق قبلهم من جراء خروج هذه الاموال من ملكيتهم .

كما تتعهد بان تدفع عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وعن رعاياها كل مسؤولية من هذا القبيل وان تعرضها عند الاقتضاء عن مثل هذه المسؤولية لسيا لو تقرر بحكم صادر من القضاء الاردني او من اية جهة قضائية في اية دولة اخرى .

المادة التاسعة

تتفق الحكومتان على الوسائل والاجراءات الخاصة بتنفيذ هذا الاتفاق .

المادة العاشرة

تشكل لجنة مشتركة للإشراف على تنفيذ احكام هذا الاتفاق واتخاذ ما تراه من الاجراءات اللازمة لتطبيق احكامه وتجتمع هذه اللجنة بناء على طلب اي من الحكومتين .

المادة الحادية عشر

في حالة اتخاذ الجمهورية العربية المتحدة اجراءات مماثلة او مطابقة للاجراءات المنصوص عليها في هذا الاتفاق تبحث الحكومتان معا مدى امكان تطبيق احكام الاتفاق الحالي على المطالبات الناشئة عن هذه الاجراءات .

المادة الثانية عشر

تطبق مبادئ اتفاقيات التعويضات التي قد تبرمها حكومة الجمهورية العربية المتحدة مع الدول الاخرى اذا كانت اكثر ملائمة بدلا من مبادئ هذا الاتفاق .

المادة الثالثة عشر

يعمل بهذا الاتفاق من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه .

وقد تم التوقيع عليه من ممثلي الحكومتين المتعاقدين بموجب السلطات المأولة لكل منهما من حكومته .

تحرر من نسختين أصليتين باللغة العربية في القاهرة في الثامن عشر من مايو سنة ١٩٦٨ .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
(موقع)
عن حكومة الجمهورية العربية
(موقع)

حاتم الزعبي
وزير الاقتصاد الوطني

١٩٧١/٣/٣١

أخمين طلال

وزير الخارجية
عبدالله صلاح
وزير المالية
احمد اللوزي
وزير الانشاء والتعمير
صبيحي امين عمرو
رئيس الوزراء
ووزير الشؤون
ووزير الصحة ووزير دولة
ووزير رئاسة الوزراء
وصلي التل

وزير الثقافة والاعلام
عبدان ابو عوده
وزير الداخلية
فواز الروسان
وزير دولة
اميل المصري
وزير الشؤون
لشؤون رئاسة الوزراء
عبد السلام الخوالي

وزير النقل
ابراهيم الجباشنة
وزير المواصلات
محمد خلف
وزير الزراعة
عمر عبدالله
وزير الاقتصاد الوطني
عمر النابلسي
وزير داخلية الشؤون
فؤاد قلايش

وزير الاشغال العامة
منيب المصري
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
اسحق الفرحان
وزير التربية والتعليم والاعراف
والشؤون والمؤسسات الاسلامية
محمد البشر
رئيسة الوزراء

هكذا عند العمل

بروتوكول تنفيذي

بشأن الاتفاق

بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية

المعقد في القاهرة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

○○○○

بغية تسهيل تطبيق الاتفاق بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن تسوية التعويضات المستحقة لأرعايا الأردنيين الذين خضعت أموالهم لقوانين التأميم أو لاجراءات الحراسة أو الاصلاح الزراعي (يشار اليه فيما بعد بالاتفاق) اتفقت حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية على الاحكام التالية :

المادة الاولى

تصدر وزارة الخارجية الاردنية لكل من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين المشار اليهم في المادة الاولى من الاتفاق والذين يبدون رغبتهم في الاستفادة من احكام المادة الثانية منه ، اقراراً مطابقاً للنموذج المرفق بهذا البروتوكول يثبت ان الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من الاتفاق متوفرة فيهم .

واذا ما رأت الجمهورية العربية المتحدة سبباً للاعتراض على اي من البيانات الواردة في هذا الاقرار ولم يكن ممكناً تسوية الامر بالطرق الدبلوماسية يعرض الموضوع على اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة العاشرة من الاتفاق.

المادة الثانية

تمكيناً للبنك المركزي المصري من ايداع التعويضات المستحقة لكل متقاعد اردني (اشخاص طبيعيون ومعنويين) في الحساب المنصوص عليه في المادة الرابعة من الاتفاق يتبع الاجراء الآتي :

أ - تودع جميع المستندات التي تمثل اموال وحقوق ومصالح المستفيد الاردني والتي تسجل في الاقرار المنصوص عنه في المادة الاولى من هذا البروتوكول في احد البنوك التجارية في الجمهورية العربية المتحدة وترفق بها جميع الوثائق التي تؤيد ملكية المستفيد لهذه الاموال والحقوق والمصالح .

ب - يقوم البنك التجاري بقيد قيمة الاموال والحقوق والمصالح على الاقرار وفقاً لقوانين الجمهورية العربية المتحدة المطبقة في هذا الصدد .

ج - يقدم البنك التجاري في الجمهورية العربية المتحدة الاقرار (من ثلاث نسخ) من طلب المستفيد الأردني الى ادارة النقد .

د - تقوم ادارة النقد بعد تدقيق الطلب والموافقة عليه بإرسال نسخة من الاقرار الى البنك المركزي المصري ونسخة الى البنك التجاري .

هـ - بعد تلقي البنك المركزي المصري للمستندات تمثل الاموال والحقوق والمصالح الواردة في الاقرار من البنك التجاري يقوم البنك المركزي المصري بقيد خمسة وستين بالمائة (٦٥٪) من قيمتها في الجانب الدائن من الحساب الخاص المذكور آنفاً .

المادة الثالثة

يفتح البنك المركزي المصري باسم البنك المركزي الاردني الحساب الخاص المنصوص عليه في المادة الرابعة من الاتفاق بالجنيحات المصرية .

ويقيد في الجانب الدائن من هذا الحساب مبلغ ٦٥٪ من التعويضات المستحقة وفقاً للمادة الثانية من الاتفاق بالنسبة لتلك التي تحدد قيمتها . ويخطر البنك المركزي المصري المصرف المذكور بالادعاءات اولا بأول ، وترسل الاخطارات (من نسختين) مرفقة بمجدول مفصلة باسماء اصحاب هذه الادعاءات .

واذا تضمن الطلب المقدم وفقاً للمادة الثانية من هذا البروتوكول حقوقاً لا يمكن تحديد التعويضات الواجبة لدفع بالنسبة لها حين تقديم الطلب تقيد هذه التعويضات بالجانب الدائن من الحساب الخاص اولا بأول عند تحديد قيمة التعويض .

المادة الرابعة

يفتح البنك المركزي المصري باسم البنك المركزي الاردني حسابين فرعيين « سياحة » و « بضائع » لا يغلقان لثمة ، وتطبق عليهما احكام المادة الثامنة من الاتفاق :

١ - الحساب الفرعي « سياحة » بالجنيحات المصرية : يستخدم في الوفاء بمصروفات السياح الاردنيين وغيرها من الخدمات التي تؤدي في الجمهورية العربية المتحدة المستحقة لمقيمين فيها على مقيمين في المملكة الأردنية الهاشمية . تشمل هذه الخدمات على سبيل المثال مصاريف الدعاية والنشر ، الاقساط المدرسية ، مصروفات التطبيب والاستشفاء - اجور وجوه الفن المصري . ويستثنى من الخدمات رسوم المرور في قناة السويس وذلك وفقاً للبند (ب) من المادة الخامسة من الاتفاق .

٢ - الحساب الفرعي « بضائع » بالدولارات الامريكية : يستخدم في الوفاء بما يعادل عشرين بالمائة (٢٠٪) من قيمة كل شحنة من صادرات الجمهورية العربية المتحدة الى المملكة الأردنية الهاشمية وفقاً للبند (ج) من المادة الخامسة من الاتفاق .

يقوم البنك المركزي المصري بدفع ما يعادل هذا الوفاء أي ٢٠٪ من قيمة كل شحنة الى المصدرين المصريين انطلاقاً من الحساب الفرعي « بضائع » على اساس السعر الرسمي للدولار الأمريكي المعلن عنه من قبله وذلك بناء على « اوانر الدفع » الصادرة عن المصارف الاردنية على ان تراعى في ذلك احكام المادة السابعة من الاتفاق .

المادة الخامسة

بالنسبة للسنة التعاقدية الاولى يقوم البنك المركزي المصري بنقل الايداعات في الحساب الخاص بأكملها الى حابين فرعيين (الحساب الفرعي « سياحة » بالجنيح المصري) و (الحساب الفرعي « بضائع » بالدولار الأمريكي) الى ان يصل مجموع المبالغ المنقولة للحسابين الى مبلغ الحصة السنوية وقدرة ثلاثمائة الف جنيه مصري .

وتكون الحصة السنوية بالنسبة لكل سنة تعاقدية تالية ثلاثمائة الف جنيه مصري تحول في حدود امكانيات الحساب الخاص مناصفة الى الجانب الدائن من الحساب الفرعي « سياحة » بالجنيح المصري والى الجانب الدائن من الحساب الفرعي « بضائع » بالدولارات الامريكية .

يقوم البنك المركزي المصري ببناء على طلب البنك المركزي الاردني ، بنقل مبالغ من الحساب الفرعي « بضائع » الى الحساب الفرعي « سياحة » بعد تحويل المبالغ المطلوب نقلها الى جنيحات مصرية على اساس السعر المحدد في المادة السابعة من الاتفاق وذلك لمواجهة ما قد يطرأ من طلبات التحويل التي تفوق القيمة السنوية المقيدة في الحساب الفرعي « سياحة »

هكذا من الفصل

المادة السادسة

رغبة منها في حسن تطبيق الاتفاق تؤمن حكومة الجمهورية العربية عرض السلع المذكورة في المادة الخامسة من الاتفاق (البند ج) على المشترين الاردنيين بنفس السعر المحدد لهذه السلع عند بيعها بالعملة الحرة طالما ان البائعين بالماقة من قيمتها ستدفع بالعملة الحرة خارج نطاق اتفاق التعويضات ، كما انها تؤكد بأن هذه السلع لن تتعرض لأي تدابير أو قيود ادارية من شأنها اعاقه أو تأخير تصديرها الى المملكة الاردنية الهاشمية .

المادة السابعة

يتفق البنك المركزي الاردني والبنك المركزي المصري على الطرق الفنية الخاصة بتنفيذ هذا البروتوكول .
حرر من نسختين في القاهرة في الثامن عشر من مايو سنة ١٩٦٨ .

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة
(موقع)
عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
(موقع)
حازم الزعبي
وزير الاقتصاد الوطني

١٩٧١/٣/٣١

أحمد بن بطال

وزير الخارجية	عبد الله صلاح	وزير المالية	احمد اللوزي	وزير الانشاء والتعمير	صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء	وزير الدفاع	وصفي التل
وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار	عدنان ابو عوده	وزير الداخلية	الدليحة	وزير الدولة	اميل الفوري	وزير الصحة ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	عبد السلام الحجلي	
وزير العدل	ابراهيم الحباشنة	وزير المواصلات	محمد خلف	وزير الزراعة	عمر عبد الله	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	فؤاد قاتيش	
وزير الاشغال العامة	منيب المصري	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	مصطفى دودين	وزير التربية والتعليم والاعراف والشؤون والمؤسسات الاسلامية	اسحق الفرخان	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	محمد البشير	

الاتفاق

بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية
بشأن التعويض عن المصالح الاردنية المعقود في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

رقم

اقرار

١ - تشهد وزارة الخارجية الاردنية ان السيد/السيدة/الآنسة/المؤسسة المقم (المقيمة) في مستوف (مستوفية) للشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من الاتفاق . وقد اعلن المذكور انه مالك للأموال والحقوق والمصالح المبنية فيما بعد والتي مستها الاجراءات المذكورة في المادة الثانية من الاتفاق :
عدد بيان الاموال والحقوق والمصالح (قيمة التعويض تدون بمعرفة البنك التجاري بالجمهورية العربية المتحدة).

المجموع :

في ١٩ / /

وزارة الخارجية الاردنية

خاتم وتوقيع البنك التجاري

في ١٩ / /

٢ - تطبيقاً لأحكام الاتفاق المعقود بين الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بشأن التعويضات المستحقة لاربابا الاردنيين الذين خضعت اموالهم لقوانين التأمين او اجراءات الحراسة او الاصلاح الزراعي البرم في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨ يطلب السيد/السيدة/الآنسة/المؤسسة مالك الاموال والحقوق والمصالح المبنية اعلاه ايداع ٦٥ في المائة من التعويض المستحق عن هذه الاموال والحقوق والمصالح في حساب خاص وفقاً للمادة الثانية من الاتفاق .

توقيع (السيد / السيدة / الآنسة / المؤسسة)

في ١٩ / /

هكذا عند العمل

الاتفاق

بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية

في شأن تسوية التعويضات المستحقة لارعايا الاردنيين المقيمين في القاهرة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

اقرار رقم

مقدم من

(اسم البنك التجاري)

خصص التعويضات المستحقة :

عدد	بيان الاموال والحقوق والمصالح	على هذه الحالة	القانون المطبق	مجموع التعويض
		في ج ٢٠٠٠	التعويض عن الوحدة	

المبلغ الاجمالي للتعويضات المستحقة المرددة ٩٥٪ في المائة منها بالحسابات الخاصة

موافقة ادارة رقابة النقد رقم

تاريخ ١٩ / ٧ / ١٩٦٨

السيد رئيس وفد المملكة الاردنية الهاشمية

بالاشارة الى المادة الاولى من الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية الخاص بتسوية التعويضات المستحقة لارعايا الاردنيين .

اتشرف بالافادة بان اية منازعة في جنسية الراعي الاردنيين بسبب قديمهم في مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية على اساس انتباههم لجنسيات اخرى او لاي سبب آخر سوف يعرض امرها على اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة العاشرة من الاتفاق المذكور وذلك اذا لم يمكن تسويتها بالطريق الدبلوماسي .

وفي حالة تعدد الجنسية فانه من المتفق عليه ان ذوي الجنسية المزدوجة يستبعدون عن نطاق الاشخاص الذين يفيدون من هذا الاتفاق اذا كانت احدى الجنسيين هي جنسية الجمهورية العربية المتحدة .

اما اذا كان ازدواج الجنسية بين الاردن او اية دولة اخرى فانه لن يعتبر اردنيا في مفهوم الاتفاق المذكور الا من كانت جنسيته الاردنية هي الجنسية الغالبة او الجنسية الفعلية .

ومن المتفق عليه في هذا الخصوص ان الشخص الاردني الذي يحصل على جنسية اجنبية بناء على طلبه قبل ابرام هذا الاتفاق لا يدخل في نطاق الاردنيين الذين يفيدون من هذا الاتفاق .

واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تكرر موا تأييده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس وفد

(موقع)

الجمهورية العربية المتحدة

هكذا منذ الشغل

وفد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨
سري للغاية وغير قابل للنشر

السيد رئيس وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة

أتشرف باستلام خطابكم بتاريخ اليوم ونصه كما يلي :

بالإشارة الى المادة الاولى من الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية الخاص بتسوية التعويضات المستحقة للراعايا الاردنيين .

أتشرف بالافادة بان اية منازعة في جنسية الراعايا الاردنيين بسبب قبحهم في مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية على اساس اتهامهم بجنسيات اخرى او لاي سبب آخر سوف يعرض امرها على اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة العاشرة من الاتفاق المذكور وذلك اذا لم يمكن تسويتها بالطريق الدبلوماسي .

وفي حالات تعدد الجنسية فانه من المتفق عليه ان ذوي الجنسية المزدوجة يستبعدون عن نطاق الاشخاص الذين يفيدون من هذا الاتفاق اذا كانت احدى الجنسيين هي جنسية الجمهورية العربية المتحدة .

اما اذا كان ازدواج الجنسية بين الاردن واية دولة اخرى فانه لن يعتبر اردنيا في مفهوم الاتفاق المذكور الا من كانت جنسيته الاردنية هي الجنسية الغالبة او الجنسية الفعلية .

ومن المتفق عليه في هذا الخصوص ان الشخص الاردني الذي يحصل على جنسية اجنبية بناء على طلبه قبل ابرام هذا الاتفاق لا يدخل في نطاق الاردنيين الذين يفيدون من هذا الاتفاق .

واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تتكرموا بتأييده .

واتشرف بان اعزز لكم الموافقة على ما جاء به .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس وفد
(موقع)
المملكة الاردنية الهاشمية

وفد الجمهورية العربية المتحدة

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨
سري للغاية وغير قابل للنشر

السيد رئيس وفد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

أتشرف باستلام خطابكم بتاريخ اليوم ونصه كما يلي :

بالإشارة الى الاتفاق المبرم اليوم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للراعايا الاردنيين .

فاني أتشرف بالافادة بانه نظرا لطبيعة المعاملات المنظورة وغير المنظورة بين البلدين فان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية تقترح الموافقة على تعديل نص المادة الخامسة من الاتفاق المذكور على الوجه التالي :
يستخدم المبلغ المفتوح به الحساب المشار اليه في المادة السابقة وفقا للشروط الآتية :

أ - يكون استخدام هذا المبلغ على اقساط سنوية حدها الاقصى (٣٠٠,٠٠٠) جنيه مصري (ثلاثمائة الف جنيه مصري) .

ب - يكون استخدام ٣٠٪ على الاقل من قيمة القسط السنوي في سداد مصروفات السائحين الاردنيين في الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الخدمات التي تؤدي في الجمهورية العربية المتحدة المستحقة لمقيمين فيها على مقيمين في المملكة الاردنية الهاشمية فيما عدا رسوم المرور في قناة السويس .

ج - يكون استخدام الباقي من القسط السنوي في الوفاء بما يعادل ٢٠٪ من قيمة كل شحنة من السلع المنتجة في الجمهورية العربية المتحدة التي تستورد لاحتياجات السوق الاردنية وذلك باستثناء القطن والبقول .

د - تتعهد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بأن تخصص كافة السلع التي تستورد طبقا لاحكام هذا الاتفاق للاستهلاك المحلي ولا يسوغ اعادة تصديرها الى الخارج بأي وجه من الوجوه .

واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تتكرموا بتأييده .

واتشرف بان اعزز لكم الموافقة على ما جاء به .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس وفد
(موقع)
حكومة الجمهورية العربية المتحدة

هكذا عند العمل

وقد
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

السيد / رئيس وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة

بالاشارة الى الاتفاق المبرم اليوم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للراعايا الاردنيين .

فاني اتشرف بالافادة بانه نظرا لطبيعة المعاملات المتظورة وغير المتظورة بين البلدين فان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية تقترح الموافقة على تعديل نص المادة الخامسة من الاتفاق المذكور على الوجه التالي :

يستخدم المبلغ المفتوح به الحساب المشار اليه في المادة السابقة وفقا للشروط الآتية :

أ - يكون استخدام هذا المبلغ على اقساط سنوية حدها الاقصى (٣٠٠,٠٠٠) جنيه مصري (ثلاثمائة الف جنيه مصري) .

ب - يكون استخدام ٣٠٪ على الاقل من قيمة القسط السنوي في سداد مصروفات الساكنين الاردنيين في الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الخدمات التي تؤدي في الجمهورية العربية المتحدة المستحقة لمقيمين فيها على مقيمين في المملكة الاردنية الهاشمية فيما عدا رسوم المرور في قناة السويس .

ج - يكون استخدام الباقي من القسط السنوي في الوفاء بما يعادل ٢٠٪ من قيمة كل شحنة من السلع المنتجة في الجمهورية العربية المتحدة التي تستورد لاحتياجات السوق الاردنية وذلك باستثناء القطن والبنترول .

د - تعهد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بان تخصص كافة السلع التي تستورد طبقا لاحكام هذا الاتفاق للاستهلاك المحلي ولا يسوغ اعادة تصديرها الى الخارج بأي وجه من الوجوه .

واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تتكرموا بتأييده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس وفد

(موقع)

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وقد
حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

السيد رئيس وفد حكومة الجمهورية العربية المتحدة

بالاشارة الى الاتفاق المبرم اليوم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للراعايا الاردنيين :

أتشرف بالافادة انه نظرا لما تبين من ان بعض اصول البنك العربي المحدود قد اغفلت لجنة التقييم التي شكلت لتقييم فروع البنك المذكور في الجمهورية العربية المتحدة عقب تأميمها بالقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٦١ . ونظرا للوضع الذي كان يفرضه البنك المذكور بين البنوك الكائنة بالجمهورية العربية المتحدة فاني اقترح ان يتم تشكيل لجنة مشتركة من الحكومتين تقوم خلال ستة شهور من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق ببحث المسائل المتعلقة الخاصة بفروع البنك العربي بالجمهورية العربية المتحدة التي تم تأميمها وترفع تقريرها الى السيد وزير الاقتصاد بالجمهورية العربية المتحدة ليصدر قرارا نهائيا في هذا الخصوص بعد ففاذ الاتفاق وتبادل وثائق التصديق عليه بين الحكومتين وتسري على المبلغ المستحق للبنك العربي طبقا لهذا القرار - كافة احكام الاتفاق المبرم بين الحكومتين المشار اليه بصادر هذا الكتاب .

وأكون شاكرا تفضلكم بتزويدي بنسخة من تقرير اللجنة المشتركة المشار اليها اعلاه لتتاح لي فرصة ابداء اية ملاحظات اذا بدا هذا ضروريا وذلك قبل اصدار قراركم النهائي السالف الذكر .

واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تتكرموا بتأييده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس وفد

(موقع)

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

هذا عند الشرح

وفد
حكومة الجمهورية العربية المتحدة

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨
سري للغاية وغير قابل للنشر

السيد رئيس وفد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

ننشرف باستلام خطابكم بتاريخ اليوم ونصه كما يلي :

بالاشارة الى الاتفاق المبرم بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية في شأن تسوية التوضيحات المستحقة للرعايا الاردنيين :

أتشرف بالافادة انه نظرا لما تبين من ان بعض اصول البنك العربي المحدود قد اغفلتها لجنة التقييم التي شكلت لتقييم فروع البنك المذكور في الجمهورية العربية المتحدة عقب تأميمها بالقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٦١ ، ونظرا للوضع الذي كان يفرضه البنك المذكور بين البنوك الكائنة بالجمهورية العربية المتحدة فاني اقترح ان يتم تشكيل لجنة مشتركة من الحكومتين تقوم خلال ستة شهور من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق ببحث المسائل المتعلقة الخاصة بفروع البنك العربي بالجمهورية العربية المتحدة التي تم تأميمها وترفع تقريرها الى السيد وزير الاقتصاد بالجمهورية العربية المتحدة ليصدر قرارا نهائيا في هذا الخصوص بعد نقاش الاتفاق بتبادل وثائق التصديق عليه بين الحكومتين وتسري على المبلغ المستحق للبنك العربي طبقا لهذا القرار - كافة احكام الاتفاق المبرم بين الحكومتين المشار اليه بصدر هذا الكتاب .

واكون شاكرا تفضلكم بتزويدي بنسخة من تقرير اللجنة المشورة المشار اليها اعلاه لتتاح لي فرصة ابداء أية ملاحظات اذا بدا هذا ضروريا وذلك قبل اصدار قراركم النهائي السالف الذكر .

واني اذ اعرض على سيادتكم ما تقدم ارجو ان تتكرموا بتأييده .

واتشرف بأن اعزز لكم الموافقة على ما جاء به .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس وفد

(موقع)

حكومة الجمهورية العربية المتحدة

اعلان

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

٠٠٠٠٠٠

يعلن انه عملا بالمادة (٩٤) من الدستور ، احيلت القوانين المؤقتة التالية الى مجلس الامة فنالت منه قبولا وبات كل منها بشكله المنشور في عدد الجريدة الرسمية المبين ازاؤه قانونا دائما .

رئيس الوزراء

وصفي التل

عدد الجريدة الرسمية المنشور فيه
وتاريخه

اسم القانون

- ١ - القانون المؤقت رقم ١٥ لسنة ١٩٦٩ القانون المعدل
للقانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية .
- ٢ - القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٧٠ - القانون المعدل
لقانون التقاعد المدني .
- ٣ - القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٠ - القانون المعدل لقانون
استملاك الاراضي للمشاريع العامة :
- ٤ - القانون المؤقت رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٠ - قانون معدل لقانون
مراقبة الطرق والمحافظة عليها :

امر دفاع رقم (٨) لسنة ١٩٧١

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم ٢ لسنة ١٩٣٩

٠٠٠٠٠٠

تأمينا لسلامة العامة وصيانة للامن العام ، آمر - بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٢) لسنة ١٩٣٩

بما يلي : -

- ١ - تزال جميع الاكتشاف والاكوخ والبراكين الموجودة حاليا في مجرى سيل عمان وذلك خلال شهر واحد من تاريخ العمل بهذا الامر ويحظر اقامة اية انشاءات من هذا القبيل في المستقبل :
- ٢ - يعمل بهذا الامر اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

رئيس الوزراء

وصفي التل

١٩٧١/٤/١٩

هكذا من الأصل